وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـــلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجار ة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص :مالية

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان :

دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر

دراسة حالة :دراسة تحليلية

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير(ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة :

- **عياد طارق**
- **قويص حورية**
- **زغمار رحيمة**

إشراف الأستاذ:

أ.لطرش جمال

السنة الجامعية: 2013/2012

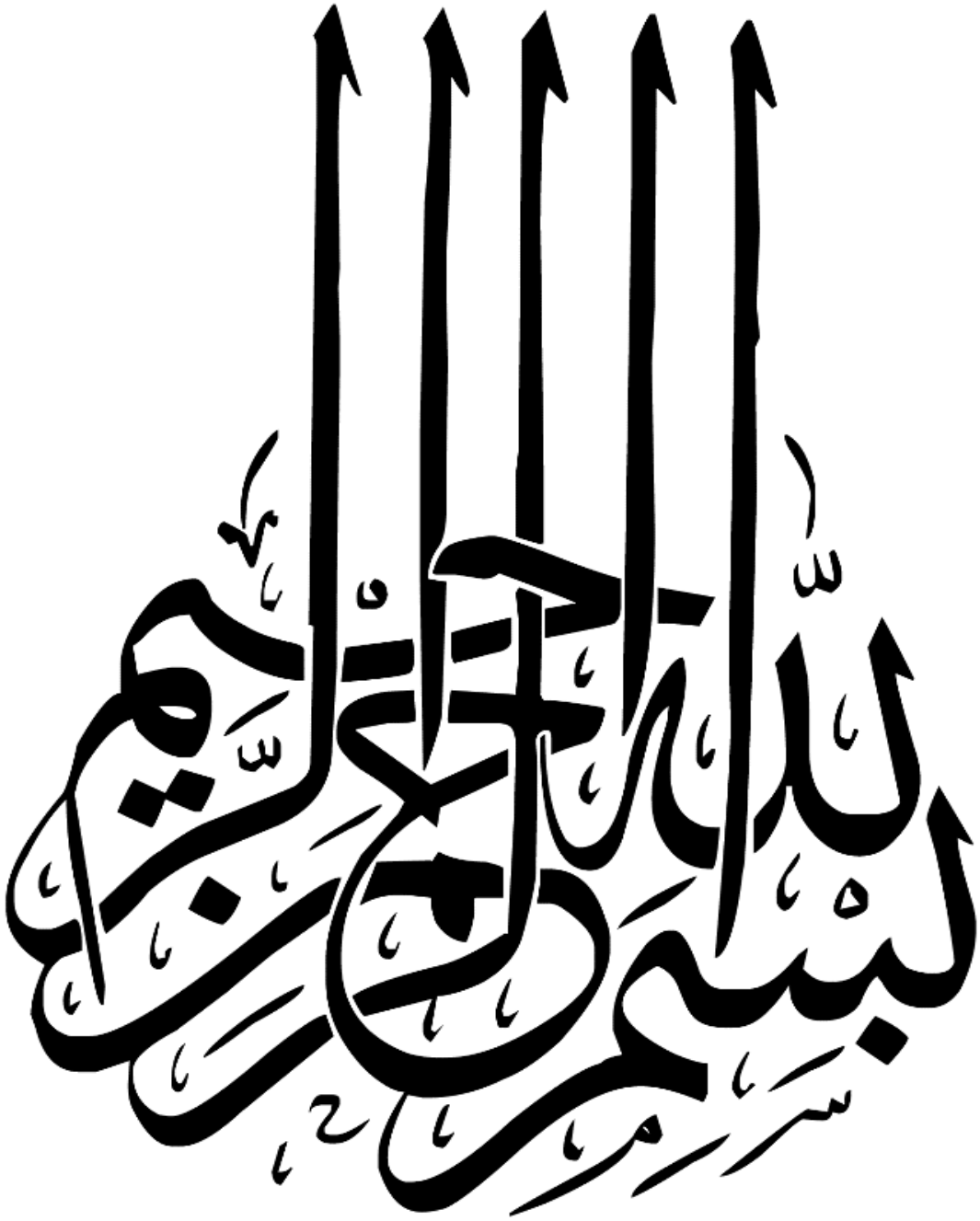
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

{ ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي}.

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل .....

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي .

ونخص بالذكر من امتدت أياديه في احتضان ما أنجزناه مراجعة منه وتصحيحا وإشرافا.....الأستاذ لطرش جمال.

وما من سبيل في أخر هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ، في السر والعلن و لو بكلمة .

إهداء

إلى قرة العين...إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني، إلى من وهبتني الحياة...منحتني الحب و الحنان،ربتني بلطف وعلمتني الشرف و الحياة...إلى تلك المرأة العظيمة ...صديقتي وحبيبتي

أمي الحنونة "الزهراء".

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء...إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي...وأفنى حياته من اجل تعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم... أبي العزيز"رابح".

إلى من جمعتهم معي ظلمت الرحم ....إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي.

إلى إخوتي : عبد القادر ، سيف الدين ، نبيل ، فؤاد، وبهجة المنزل " فريد"

إلى أختي: سارة، وخاصة أختي "نوال ".

إلى أعمامي: مبارك، بشير، إدريس.

إلى أبناء عمي : بلال ، عبد الرؤوف، توفيق ، نعمان ، محمدي ،علاء الدين ، إسحاق.

إلى أخوالي: أحمد، رشيد، عبد الرحمن.

إلى خالاتي:يمينه، عائشة، فاطمة.

إلى أبناء أخوالي : الياس ،صابر، زكرياء .أدم ،تقي الدين ، نور الدين ، ، عبد الرؤوف، عدلان .

إلى من جمعني بهم مشعل العلم ، عبد الجليل ،خالد ، جمال ، زكرياء .

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

طارق

إهداء

الحمد لله الذي سبح له ما في السماء والأرض الحمد لك إذ هديتنا وما كنا لنهتدي لو لا أن هديتنا فسبحانك عدد مخلوقاتك وسعة كونك وجلالة عظمتك ارحمنا يا أرحم الراحمين ووفقنا فيما تحب وترضى.

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا الحبيب محمد الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة إلى أمته جمعاء.

إلى التي أراها نورا بين الضباب وأراها مرسى في البحار وحبة تقيني من النار التي يصرخ الفؤاد لبعدها وتعمى الأعين لفراقها للتي عانت الحلوى والمر حتى أوصلتني إلى ما أطمح إليه

إلى أغلى ما أملك في الوجود..... أمي "رشيدة".

إلى الذي أحتمي به من صخب الحياة وأرجع إليه في الأزمات إلى الذي أعطانا ليرضينا وجعل العلم سهلا بين أيدينا والذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل عليا في شيء إلى الذي رباني وأرادني أبلغ المعالي إلى الذي كان مثلي الأعلى في التواضع والعمل والصبر وطاعة الله **عزوجل**

إلى اعز من عندي.....أبي "عمار"

إلى من غمروني بالحب والعطف والحنان وبعثوا لي السرور في كل مكان أخواتي: **أمينة، خديجة "غادا"، والفراشة الرائعة الكتكوتة الصغيرة "زينب".**

إلى جميع إخواني حفظهم الله: **زين الدين "زينو"، حبيب، صلاح الدين، صهيب، أيمن، أحمد "ميدو".**

إلى اللواتي اختارهن القلب قبل النظر وبعثنا الحنان عندي صديقاتي: **بشرى، نجاة، أمينة، أميرة، لمياء، أسماء.**

إلى كل أفراد العائلة وأولادهم دون استثناء: **أعمامي، عماتي، أخوالي، خالاتي.**

إلى التي كانت معي طيلة مشواري الجامعي وشاركتني في إنجاز هذا العمل المواضع **والأخت الرائعة والغالية على قلبي "سعاد".**

إلى الزميل "طارق" وإلى الأستاذ المحترم "لطرش جمال".

إلى جميع من لم يدركهم قلمي لكن هم دائما في قلبي أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

رحيمة

إهداء

إلى من قال الله عزّوجل فيهما جل جلاله "وبالوالدين إحسانا"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى أغلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي إلى من عرفت معها معنى الحياة إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

إلى أغلى الحبايب.....أمي الحنونة "نجية".

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم

وفي الغد وإلى الأبد..... أبي العزيز "عبد القادر".

إلى صاحب الصدر الحنون والقلب الكبير والصبر الجميل والذي كان سندي طوال مشواري الدراسي والذي لم يبخل عليا بأي شيء إليك يا من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل إلى الغالي الذي فارقنا فجأة وترك في حياتنا فراغا إلى الذي كان بمثابة الأب والأخ الكبير إلى العزيز على قلبي الذي لا يفوتني هنا أن أترحم عليه سائلا الله عزوجل أن يسكنه فسيح جنانه **راجية منه أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.....عمي العزيز "أحمد".**

إلى روح **جدتي الغالية** على قلبي والتي أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل صدقة جارية لها.

إلى رمز الحب والحنان إلى أحب الناس إلى قلبي الذي جعل لحياتي معنى وغمرني عطفا وحنانا

إلى أغلى وأطيب زوج إليك يا رفيق دربي "بلال".

إلى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء: **سلمى، أمال، محمد الأمين والبلبل الصغير"بلال".**

إلى أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي الكرام وأبنائهم دون استثناء.

إلى ورود العائلة: جنى، دعاء، وسام، فطيمة والكتكوت الصغير "باسم".

إلى كل من شاركني في هذا العمل المتواضع بكل جد **وإخلاص الزميل طارق وتوأم روحي رحيمة.**

إلى كل **صديقاتي** اللواتي نسيهم قلمي فاعذروني فأنتم في قلبي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع والتوفيق كله من الله عزوجل.

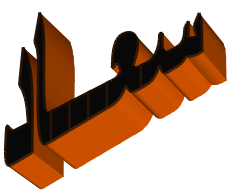

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان **الصفحة**

كلمة شكر و تقدير.....

الإهداء.....

الفهرس.....

قائمة الأشكال و الجداول .....

المقدمة.....أ

الفصل الأول : التضخم في النظرية الاقتصادية .....

تمهيد 1

المبحث الأول : التعريف بظاهرة التضخم وبيان أسبابه 2

المطلب الأول : تعريـــف التضخم 2

المطلب الثاني: أسباب التضخم 5

1) تضخم ناتج عن زيادة الطلب.....5

2)تضخم ناتج عن انخفاض العرض.....6

3)تضخم ناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية.....7

4)تضخم ناتج عن استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج 8

المبحث الثاني :أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.....8

المطلب الأول : أنواع التضخم.....8

أولا : حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار.....8

1. التضخم الطليق (المكشوف).....9
2. التضخم المكبوت (المقيد).....9
3. التضخم الكامن (الخفي).....10

ثانيا :حسب تعدد القطاعات الاقتصادية.....10

1- التضخم السلعي.....10

2-التضخم الرأسمالي.....11

3-التضخم الربحي.....11
4-التضخم الداخلي.....11
ثالثا : حسب مدى حدة الضغط التضخمي 11
1-التضخم الزاحف (التدريجي).....11
2-التضخم الجامح(المفرط).....12
3-التضخم الماشي.....12
4-التضخم الراكض.....13
رابعا:حسب المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة.....13
1-التضخم الاستثنائي.....13
2-تضخم الطلب.....14
3-تضخم التكاليف.....14
4-التضخم المستورد.....15
5-التضخم الذاتي.....16

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم 16
1-أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي 16
2-أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين.....17
3-أثر التضخم على توزيع الثروة 18
4-أثر التضخم على هيكل الإنتاج.....18
5-اثر التضخم على ميزان المدفوعات 18
6-أثر التضخم على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك 18

المبحث الثالث: التحليل الفكري لظاهرة التضخم 19
المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم 20
- فرضيات النظرية الكمية.....20
- الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود.....22

المطلب الثاني :التحليل الفكري المدرسي للتضخم 23
أولا : تحليل المدرسة العينية للتضخم 24

- مراحل تغير الأسعار في التحليل العيني للتضخم 24
ثانيا : تحليل المدرسة النقدية للتضخم 25
- لأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود.....26

المبحث الرابع : سياسات ووسائل مكافحة التضخم 27

المطلب الأول : السياسات النقدية 27
1-سعر إعادة الخصم.....27
2-عمليات السوق المفتوحة 28
3-سياسة تغير نسبة الاحتياطي القانوني.....28

المطلب الثاني : السياسات المالية 29
1- الرقابة الضريبية 29
2-الرقابة على الإنفاق العام.....30

خلاصة الفصل.....31

الفصل الثاني :تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر .....

تمهيد.....33

المبحث الأول :مؤشرات قياس التضخم في الجزائر 33

المطلب الأول : الارقام القياسية للأسعار 33
1-الرقم القياسي المرجح بكميات في فترة الأساس (رقم لاسبير).....33
2-الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (رقم باش).....35
3-الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر).....35

المطلب الثاني : الأرقام القياسية للأسعار في الجزائر 36

المطلب الثالث : الرقم القياسي الضمني 37

المبحث الثاني : أنواع التضخم وأسبابه في الجزائري 38

المطلب الأول : أنواع التضخم في الجزائر 38
1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف 38
2-تضخم التنمية 39
3-التضخم الانتقالي 39
4-التضخم المستورد.....40

المطلب الثاني :أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري 40
1- الأسباب النقدية 40
2-الأسباب الهيكلية 40

3-الأسباب المؤسساتية.....41

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر.....41

المطلب الأول : آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري 41
1-آثار التضخم على الاستهلاك و الادخار.....41
2-آثار التضخم على الاستثمار.....42
3- آثار التضخم على توزيع الدخول 42
4-آثار التضخم على ميزان المدفوعات.....42

المطلب الثاني : آثار التضخم على المجتمع الجزائري... 42
1-ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين الطبقات الاجتماعية الجزائرية..... 43
2-التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخول ما بين فئات المجتمع 43
3-هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج 44
4-تفشي ظواهر البيروقراطية و الرشوة في الإدارات.....44
5-اتساع النمط الاستهلاكي التفاخري و الترفي 44

المبحث الرابع : مظاهر التضخم في الجزائر والسياسات المتبعة.....45

المطلب الأول : مظاهر التضخم في الجزائر 45

المطلب الثاني : سياسات ضبط التضخم في الجزائر 51
1-السياسة الاتفاقية.....51
2-السياسة الضريبية.....52

خلاصة الفصل 54

الخاتمة

الملاحق

المراجع

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع التضخم حسب حدته	13
2-1	علاقة مستوى الأسعار بالطلب و العرض الكليين	15
3-1	تطور أسعار السلع و الخدمات في الجزائر2005-2011	46
4-1	تطور معدلآت التضخم في الجزائر 2005-2011	47
5-1	إجمالي النفقات العامة في الجزائر 2005-2011	49
6-1	إجمالي الايرادات العامة في الجزائر 2005-2011	50

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	نسبة البطالة في الجزائر 1999-2009	39
2-1	تطور أسعار السلع و الخدمات في الجزائر 2002-2011	45
3-1	تطور معدلآت التضخم في الجزائر2005-2011	47
4-1	إجمالي النفقات العامة في الجزائر 2005-2011	48
5-1	أجمالي الايرادات العامة في الجزائر 2005-2011	49

مقدمة

مقدمة

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية جاهدة إلى مسايرة التقدم و مواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم ، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياساتها الاقتصادية محاولة منها اللحاق بركب الدول المتقدمة ، فراحت تعمل على النهوض باقتصادها منتهجة في بداية الأمر سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادات السياسية آنذاك ،حيث تم تحديد استراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد ، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي ، و بمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ببروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني ، هذه الأخيرة تركت أثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية ، أرجعها الاقتصاديون لعدة أسباب منها : عدم تلاؤم البرامج التنموية مع الواقع المعاش آنذاك ، الفوضى في التسيير ، انعدام الرقابة على برامج الإنتاج و التموين ، الاعتماد على استثمارات كبيرة ذات تكاليف باهظة دون إتمامها في أغلب الأحيان ، الاتكال الكبير على المحروقات و ما عرفته السوق البترولية من كساد (1986) ، وتشكلت هذه الاختلالات في عدة صور من أهمها اختلال ميزان المدفوعات ، التضخم الحاد البطالة المتزايدة ، تراكم الديون الخارجية وتفاقم الوضع الاجتماعي المتردي ...الخ ، و هذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الأمنية الاستثنائية التي عاشتها البلاد ، أين توجهت اهتمامات الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني , الذي فتح الباب أمام القطاع الخاص ، استقلالية المؤسسات ، إنشاء صناديق المساهمة ، إعادة هيكلة البنوك و المؤسسات المالية ، تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ...الخ.

من خلال هذا السرد التاريخي البسيط ، نجد أن من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم ،مما تسببه هذه الخيرة من آثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .

ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي ، كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة و المتخلفة على سواء ،ولاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد و الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة ، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية ، خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي .

ولاشك أن المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثيرا على تلاقي بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه ، لذلك فإن الدراسات في هذا الإطار أصبحت تشغل باستمرار حيزا خاصا ، وتفرض نفسها كفرع علمي مستقل ، نظرا للدور الهام الذي تلعبه القيم المتوقعة للتضخم ، على غرار غيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، في رسم و توجيه السياسات و البرامج المثالية.

الإشكالية:

_ كيف يمكن دراسة التضخم كظاهرة اقتصادية في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

1_ ما المقصود بظاهرة التضخم ؟
2_ ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تفسر تطور التضخم في الجزائر ؟
3_ هل توجد معايير لقياس مدى تأثير التضخم على الاقتصاد الوطني ؟

الفرضيات:

1_ التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار .
2_ نفترض أن معطيات تحول الاقتصاد الوطني معطيات ذات مصداقية .
3_ يمكن قياس التضخم بطريقة الأرقام القياسية فالرقم القياسي مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية .

الأهداف :

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- ✓ إدراك مفهوم التضخم.
- ✓ إعطاء طابع تجديدي للدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر.
- ✓ إثراء المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم التضخم وعرضه بصفة مبسطة ،ومن ثم التقليل من الفجوة التضخمية بالنسبة للدول النامية كما أن اختيارنا لهذا البحث له أهمية كبرى نظرا للمكانة التي يحتلها التضخم في اقتصاديات الدول ، وفي دراستنا سندرس الجزائر بصفة خاصة .

أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ✓ معرفة ماهية التضخم ولماذا يشكل عائق في التوازن الاقتصادي لكثير من الدول.
- ✓ التماس ومعرفة الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة .
- ✓ نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه .

صعوبات البحث:

- ✓ عدم توفر المراجع اللازمة في المركز الجامعي لميلة .
- ✓ المعلومات الخاصة بالتضخم في الجزائر غير حديثة .

منهج الدراسة :

حسب ما تقتضيه الدراسة ، وحتى نستطيع الإجابة على تساؤلات البحث و الإلمام بكل جوانبه ومعاجلة الإشكالية المطروحة اخترنا منهج وصفي تحليلي ، إحصائي معتمدين و مستدلين بالمعطيات الكمية متى استدعت الضرورة لذلك .

هيكل البحث :

انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا وبناءا على إشكالية وأهداف البحث قسمنا البحث إلى فصلين :

الفصل الأول :نتناول فيه مفاهيم أساسية حول التضخم من خلال التطرق إلى تعريفه ، تبيان أسبابه ، أنواعه، وكذلك التحليل الفكري له ،بالإضافة إلى سياسات ووسائل الحد من تفاقمه .

الفصل الثاني : نتحدث فيه عن واقع التضخم في الجزائر من خلال معرفة مؤشرات قياسه في الجزائر ، وكذا أنواعه و أسبابه ، وآثاره على الاقتصاد الوطني و المجتمع الجزائري ،وأخيرا تناولنا مظاهر التضخم في الجزائر و السياسات الواجب اتخاذها من أجل الحد من خطر هذه الظاهرة .

وفي الأخير هناك خلاصة شاملة من خلال ها قمنا باختبار صحة الفرضيات و استنتاج مجموعة من النتائج و التوصيات المتوصل إليها في الدراسة .

الفصل الأول: التضخم في النظرية الإقتصادية.

تمهيـــــد.

كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة ، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في العالم اليوم ، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها ، وهذا ما أدّى إلى تعدد السياسات و الأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة و احتوائها و القضاء عليها ، أو على الأقل الحد من تفاقمها .

وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية .

المبحث الأول : التعريف بظاهرة التضخم وتبيان أسبابها .

المبحث الثاني : أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثالث : التحليل الفكري لظاهرة التضخم .

المبحث الرابع : سياسات ووسائل مكافحة التضخم .

المبحث الأول : التعريف بظاهرة التضخم وبيان أسبابه.

تعد ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر النقدية التي تعاني منها أغلب اقتصاديات العالم ، فقد يتعرض الاقتصاد إلى نوعين من المتغيرات في قيمة النقود و من ثم مستوى الأسعار ، إما انخفاض مستمر في قيمة النقود ، والذي يطلق عليه بظاهرة التضخم ، أو ارتفاع مستمر في قيمة النقود ، والدي يطلق عليه بظاهرة الانكماش ،إلا أن الظاهرة الأولى هي الأكثر شيوعا.

المطلب الأول: تعريف التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشبعة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية و التطبيقية، وهذا ما يبدي لنا أن تعريف التضخم مهمة صعبة، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس[1]. إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار[2].،ولكن لايجوز تفسير أي ارتفاع بوجود تضخم ، حيث كاردنير أكلي التضخم "بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار" ، واستنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع ، ويضيف أكلي قائلا أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن ، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة .

ويعرف كويرتر التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض ،أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع ، واستنادا إلى بيجو تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة .

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية مشيرة إلى وجود حلة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي[3]. بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى من أهمها:

- ✓ الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية و هو التضخم النقدي، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة).
- ✓ ارتفاع المداخل النقدية للإفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل) .
- ✓ ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج ، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف) وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواع أخرى للظواهر ، ولكن لا يدل هدا أن الصلة والروابط بينهذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أن لها معنى واحد لكلمة التضخم ،كذلك ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في وقت واحد واتجاه واحد ،حيث هي

---

[1] السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمتطلبات الأعمال ، التحديات الراهنة ، الرياض ، دار المريخ للنشر ,2000، ص35.

[2] مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية ، قسنطينة ، دار البعث للطباعة والنشر ، نشر أبيليوس,1989، ص177.

[3] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي قواعد نظريات سياسات مؤسسات نقدية ، الجزائر ، مطبعة النخلة ، دار الفكر ، بدون سنة ، ص 215.

مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما ، فمن الملفت مثلا هنا هو إمكانية ارتفاع التكاليف دون إن يصاحبها ارتفاع في الأرباح[1]

ويمكن تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية بأنه ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحته[2]، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيارة في كمية النقد المتداول تؤدي إلي زيادة في المستوى العام للأسعار "، وهذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية[3] .وتعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار، وهي تتمثل في مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها.

وفي الواقع أن هذه الفكرة قديمة ذات تاريخ بعيد ، فمن الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان ،ثم بعد ذلك تطورت صياغتها خلال ما يعرف بالتاريخ النقدي ب"ثورة الأسعار "في القرن السادس عشر ،فلقد تدفقت المعادن النفيسة إلى اروبا بكميات كبيرة ،خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنيّة منها ،حيث اقترن تدفق الذهب بارتفاع عام وشديد في الأسعار ،فكان منطقيا أن يحاول الاقتصاديون أنداك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس و ارتفاع الأسعار،وأن يثور النقاش حول هذا الارتفاع وطبيعته وأسبابه، وفي نهاية القرن 18 ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي علماء أمثال يودان وتنيلون وهيوم[4] .

و كان للأمريكي إيرفنج فيشر الفضل الأول في حمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن 20 ، حيث نشر كتابا بعنوان "القدرة الشرائية للعملة "[5].

أعطاها بموجبه صياغتها الأكثر اكتمالا عن طريق إدخال النقود المصرفية و سرعة دورانها في معادلته المعروفةبمعادلة المبادلة التي تعمل على مختلف العوامل التي تشترك في تحديد المستوى العام للأسعار.وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند عليها أصحاب النظرية الكمية في تحديدهم لمفهوم التضخم إلا أن هذا لم يمنع من توجيه الانتقادات لهم ، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد(1929-1933)حيث لم تشهد ارتفاعا في الأسعار مع أنه ألقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة ،فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق و لم تتفشى في تلك المجتمعات ،مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ،ومن ثم اعتباره أساس لتعريف هذه الظاهرة ،ولكن ليس معنى هذا أن كمية النقود لا تلعب دورا في تعريف التضخم.أمّا نظرية الدخل والإنفاق فقد عرفت التضخم بأنه "الزيادة في معدّل الإنفاق والدخل "فازدياد الإنفاق النقدي ومن تم الدخل النقدي يسبّب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون ، النقود والبنوك للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية 1984 ص218.

[2] غازي عناية ،تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي ، بيروت دار الجيل 1981 ، ص 24.

[3] غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة 2000 ،ص14.

[4] سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ط1 ، القاهرة الدار المصرية اللبنانية 1989 ،ص19.

[5] أحمد هني ، العملة و النقود ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1991،ص112.

ولقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيزر، وافترض لصلاحيتها كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة شاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.

وبغض النظر عن أسباب زيادة الإنفاق، ووسائله فان هذا المفهوم قد اعترض عليه من حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية[1] ، وكذلك مما يرد على هذه النظرية أنّها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي الوطني ،ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف تفسّر هذا الارتفاع ؟.كما عرّفت نظرية العرض والطلب التضخم بأنه يكون نتيجة الخلل التوازني في العلاقة ما بين العرض والطلب ،فمن العلماء الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه"زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار" ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها للحكم بصحة هذا التحليل ،واعتبار الأسعار المرتفعة سبب الخلل في التوازن مابين العرض والطلب ارتفاعا تضخميا ،ومن هؤلاء العالم أباليرن ،حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متّوقع حتى يكون تضخميا، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تحاشيه أو الحد من آثاره ،مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنّه تضخميا ،كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق وعوامل الإنتاج.

ويفترض أصحاب هذه النظرية انّه لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض ايجابي في الطلب) والعكس صحيح ،وكلما كان ذلك الفائض كبيرا (فائض الطلب أو فائض العرض)زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار ،ومن المفكرين الاقتصاديين كذلك الذين نادوا بنظرية العرض والطلب واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها منهم العالم بيرو و العالم فيمن وليرنر و كيتر ،حيث يعرّف بيرو التضخم بأنّه "ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات "،ويعرّف فيمن التضخم بأنه"ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدّة معينة "ويعرف لير نر التضخم بأنّه "زيادة الطلب على العرض "،أما بالنسبة لكيتر فالتضخم هو "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج "أو"هو زيادة الطلب الحقيقي في جوّ استخدام كامل "[2].

[1] فؤاد هاشم ،اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،1969،ص167.

[2] غازي حسين عناية ،التضخم المالي ،مرجع سبق ذكره،ص20.

المطلب الثاني :أسباب التضخم.

نظرا لاختلاف علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم التضخم –كما هو واضح من التعريفات السابقة فإنهم لم يتفقوا أيضا على تحديد أسبابه بشكل قطعي إلاّ أنهم ذكروا عدة أسباب تساهم كلها في إحداث هذه الظاهرة، وفيما يلي سوف نتناول أهّم أيباب التضخم .

1) تضخم ناتج عن زيادة الطلب:

يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع و الخدمات أكبر من العرض الكلي لها ،وقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب يأخذ حلقة حلزونية ،فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض ،سيؤدّي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ،وهده الزيادة في الأسعار ستدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثا عن زيادة الأرباح وزيادة الإنتاج تعني زيادة الطلب الكلي على عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل ومن ثم زيادة معدّلات الأجور إلى زيادة القوة الشرائية بكلفة عناصر الإنتاج وخاصة العمل ،وبالتالي زيادة الاستهلاك وهذا بدوره يؤدّي إلى زيادة الطلب مرّة أخرى وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار[1].

ونوضح ذلك من خلال الرسم التالي:

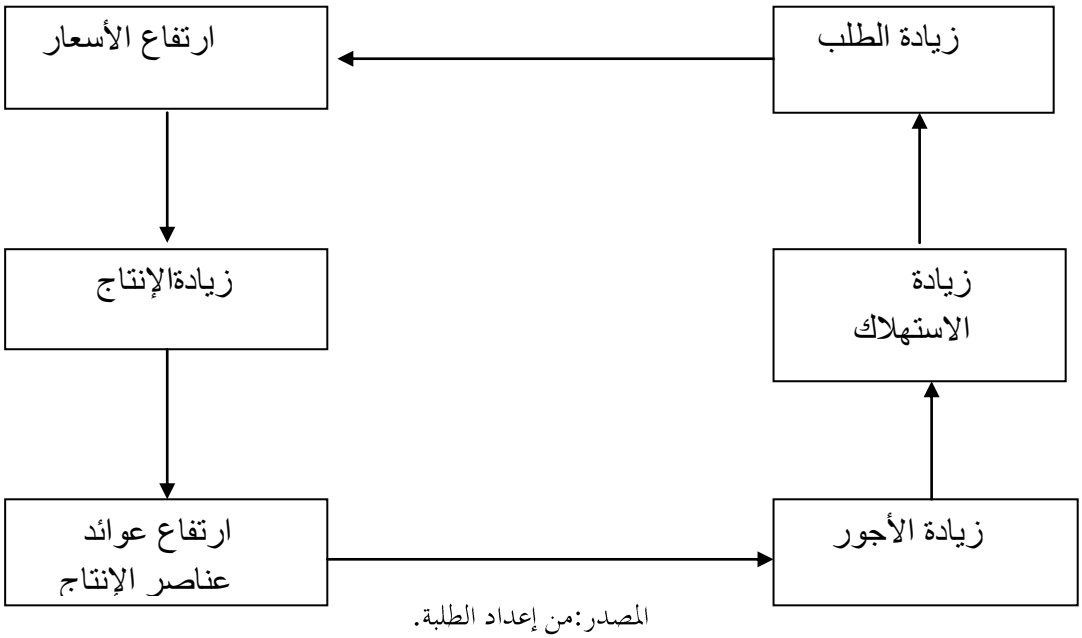

المصدر:من إعداد الطلبة.

[1] أرشاد العقار ياقي حلبي ،النقود والبنوك ،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،2000،ص151.

وقد فرق كينز في هذا المجال بين حالتين للاقتصاد:

الحالة الأولى:الاقتصاد في مرحلة التشغيل الجزئي ويقصد بها أن هناك جزء من الموارد الإنتاجية معطلة أي لا تعمل ، وبالتالي فإن زيادة الطلب لن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، بل سيقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج.

الحالة الثانية:الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل لكل الموارد الإنتاجية ولا توجد أي موارد معطلة أو غير مشغلة ،وعليه فإنّ زيادة الطلب لا يمكن امتصاصها عن طريق زيادة الإنتاج ،إذا كان الجهاز الإنتاجي غير قادر على مراجعة هذه الزيادة وامتصاص الزيادة في الطلب النقدي ولا يمكن مواجهة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلاّ عن طريق رفع الأسعار، ويمكن إدراج بعض العوامل الدافعة بالطلب إلى الارتفاع فيما يلي[1] :

- ✓ زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري .
- ✓ التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف ،حيث تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان و الاعتمادات وهو عامل مهم في تزويد الأسواق بالأموال وذلك بتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- ✓ العجز في الميزانية وهي طريقة تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة.

2) تضخم ناتج عن انخفاض العرض:

لقد ساهم الاقتصادي كامبردج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعمل الزمن اللازم لتوازن الأسعار[2]،وان النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيرا كاملا في جميع الفترات،لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض ،و ما أتينا علي ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا لقوله لانخفاض العرض ،حيث أن هذا الأخير من شانه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية ،ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها ،وكذا سياسة الإنفاق العام وأيضا كثرة النقد الزائد و المتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي:

- ✓ تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل:قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته،وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

---

[1] إرشاد العقار يافي حلبي ،مرجع سبق ذكره،ص161.

[2] بول إسامو ويلسون، علم الاقتصاد، تكوين الأسعار(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991). الجزء4،ص27.

✓ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة ،فانه يعجز على سد النقص في العرض ،وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد ،وتتغير من فترة إلى أخرى.

✓ النقص في العناصر الإنتاجية:كالعمال و الموصفين المختصين ،وكذا المواد الأولية ...الخ إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة ،والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم،مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص ،وهذا يعني بداية ظهور التضخم وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية ،و حدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب،الجفاف ،قلة العملات الأجنبية وغيرها من ما يحول دون استيراد المواد الأولية.

3) تضخم ناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة ،والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها[1].

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج،وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذاكان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض ،وتؤدي بدورها إلى انخفاض لاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف ، أد تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية لعنصر العمل .

وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية ، حالة ظهور نقصان في عرض العمل و فائض في مناصب الشغل ،فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع في الأجور لعمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات المستخدمة ،فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديد في الإنتاج ،مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعرا لفائدة وسعر العتاد الجديد[2]،بالإضافة إلى العوامل السابقة فان ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف ،كما حدث إبان حرب 1973م ،حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات ،وانعكس دلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير و مستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة (1973-1978). ومما لاشك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن عوامل داخلية مثل :زيادة الأجور يمكن معالجته من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والأسعار ،بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة فمن الصعب التحكم به ومعالجته[3] .

---

[1] جمال خريس واخرون ، النقود والبنوك ، ط1، عمان ،دار الميسرة للنشر و الطباعة والتوزيع ،2002، ص129.

[2] أحمد هني ، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1991، ص81.

[3] عبد الناصر العبادي وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،ط1،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع 2000،ص137.

4) تضخم ناتج عن استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج :

يظهر هذا النوع بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى ،والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج ،لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد ،ويعرّف على انّه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ،كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية...،ممّا ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية ،أي تستورد الدول خاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي[1] ،نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار كما حدث بعد سنة 1973، فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها. ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف ،حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل: المواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع ،خدمات محلية ،ممّا يؤثر على ارتفاع تكلفتها ،أمّا الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج[2] .

المبحث الثاني:أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن ،نظرا لما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن آفات اجتماعية ،إلا أن درجة هذه الأخيرة تتفاوت حسب شكل الظاهرة ونوعها .

المطلب الأول : أنواع التضخم .

لتحديد أنواع التضخم هناك عدّة معايير يستند عليها الاقتصاديون في بناء تحديداتهم لكلمة "تضخم" فمنهم من بني نوعه حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار ،ومنهم من يبني تحديد نوعه حسب تعدد القطاعات الاقتصادية ،ومنهم من يبني نوعه حسب مدّى حدّة الضغط التضخمي ،وهناك من يبني نوعه حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة .

أولا : حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار.

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها ،حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهي التضخم الطليق ،التضخم المقيد و التضخم الكامن .

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون ،مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد،ط1،عمان ،دار وائل للنشر ،1999،ص152.

[2] عبد الناصر العبادي وآخرون ،مرجع سبق ذكره،ص138.

1. التضخم الطليق (المكشوف)[1].

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع كبير في الأسعار و الأجور والنفقات الأخرى والتي تتصف حركتها بالمرونة ،وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية ،وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ، ووقفها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية ،والتسارع في تضخمها وتراكمها ،فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداولالنقدي للكميات النقدية المتداولة والى جانب أحجام السلطات الحكومية عن التدخل فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، ومن ثم تفشي الظواهر التضخمية ومنها الأوضاع والظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين،فمطالبة العمال برفع معدلات الأجور بناء على ارتفاع الأسعار في قطاعاتهم الإنتاجية يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة ومنها ارتفاع الأجور ،وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحجات الاستهلاكية ،ومن ثم إلى تسهيل فتح الاعتمادات أمام المنتجين لزيادة إنتاجهم مما يوفر لهم أرباحا أكثر ويدفع العمال من جديد إلى المطالبة برفع أجورهم ،فضلا عن اندفاع المنتجين في القطاعات الأخرى كالقطاعات الزراعية ،وإنتاج المواد الأولية إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى تراكم الارتفاعات السعرية ،وانخفاض القيمة النقدية للنقود المتداولة للانخفاض قوتها الشرائية ،ومن ثم تعمل العوامل النفسية على تسارع هذه الاتجاهات التضخمية حيث يندفع الأفراد من بائعين ومشترين إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم لفقدانها لقيمتها ،وانخفاض قوتها الشرائية فيلقي المشترون بنقودهم في الأسواق للحصول في مقابلها على سلع وخدمات هي أجدى لهم من نقود اخدت تفقد قيمتها كوسيط للتبادل ،مما يؤدي إلى إغراق الأسواق بكميات كبيرة من النقد ،ومما يساعد على ذلك إحجام البائعين عن عرض سلعهم ،و الحصول في مقابلها على نقود فضلا عن الآثار الأخرى الضارة لهذه الاتجاهات التضخمية ،كتوظيف الأموال في عمليات غير مضمونة ،أو ذات صفة تبديرية وغير إنتاجية كشراء الأرض و المعادن النفيسة من اجل اكتنازها ،مما يترتب عليه نقص في المدخرات ،وانخفاض معدلات الاستثمار .

2. التضخم المكبوت (المقيد):

ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية والإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي ،ولقد كان لتدخل الدولة استمرارية في الارتفاعات السعرية واستفحالها ،مما يمكن القول بأن الظواهر التضخمية مازالت موجودة ،وأن الدولة بتدخلها لم تقضي عليها ،و لم تقصد القضاء عليها ،وإنما هدفت بتدخلها من استمرار الأسعار من الارتفاع ،ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية ،ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع ،بحيث لو تراجعت الدولة عن تدخلها هذا لا استفحلت هذه الاتجاهات بآثارها، وتسارعت لدرجة الجموح ،فإجراءات الدولة هذه يقصد منها التحكم في الاتجاهات التضخمية ،ومنعها من الارتفاع مؤقتا

[1] غازي حسين عناية ،التضخم المالي ،مرجع سبق ذكره ،ص55.

ومن هذه الإجراءات :تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع ،والرقابة على الصرف وتحقيق وفر في الميزانية والتقنين كالبيع بالبطاقات[1].

3. التضخم الكامن (الخفي).

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا أو خفيا لا يسمح له بالظهور في شكل انكماش وفي الإنفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية ،وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي ،فأمام هذا الوضع ،وقلة المعروض من السلع الغذائية ،والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحرب ،بفضل ارتفاع الدخول النقدية ،وتزايدها تلجأ الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق أمامها وتعمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص بحيث لا يجوز الحيازة لأكثر من الحصة المقدرة للأفراد ،وهذا ما يتطلب أن تتدخل الدولة في حركات العرض والطلب في الأسواق، والتجربة البريطانية في مكافحة التضخم خير شاهد على هذا النوع من التضخم ،ومحاربة التضخم بهذه الإجراءات المتخذة كالتقنين ،ونظام الحصص حيث لم ترتفع الأسعار مابين 1950م مثلين ونصف ،وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الإجراءات المكافحة للتضخم ،والإبقاء عليه كامنا ،أو مكبوتا حيث يشجع السوق السوداء ،فان التضخم المكبوت والتضخم الكامن يجنبان المجتمع الهزات الاقتصادية والاجتماعية ولو مؤقتا ،بشرط إن تكون هذه الإجراءات والقيود المصاحبة للتضخم المكبوت و الكامن مؤقتة[2].

ثانيا :حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج ،كذلك فالتضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية.

ويحلل الاقتصادي " كيتز"أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

1- التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار .

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] نفس المرجع، ص59.

2-التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباح قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك و الاستثمار وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وآثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كيتر يفرق بين نوعين آخرين:

3-التضخم الربحي :

وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة ،بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعة سلع الاستهلاك و الاستثمار.

4. التضخم الداخلي :

ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ،ومنها أجور الكفاية للعمال،وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كيتر للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك ،وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن تحصل، وهي التي تتصفبالاستقرار في الأسعار ، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم ، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ . وهكذا يمضي كيتر في تحليله لأنواع التضخم في أسواق السلع والاستثمار حتى ولو لم تظهر الآثار التضخمية أحيانا ، وذلك للإجراءات الحكومية المتخذة و للحد من تفشيها مما يمكن القول بوجود التضخم و عدم نفيه[1].

ثالثا : حسب مدى حدة الضغط التضخمي .

يمكن تقسيم التضخم حيث حدته ودرجة قوته إلى:

1 -التضخم الزاحف (التدريجي):

سنويا ، حتى يكون فيه الطلب الكلي معتدل[2]، و بالتالي يمكن 2 %و يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود حصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد لا يصل إلى خلال الفترة 1970 -1980 م ، لذلك هناك من يسمى هذا النوع بالتدريجي أو المعتدل ويتميز بجملة من الخصائص منها[3] :

- ✓ النسبية : زيادة دائمة ومتتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع.

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره ،ص60.

[2] عبد المنعم السيد علي وآخرون ، النقود والمصارف في الأسواق المالية ، ط1، عمان ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،2004،ص 449.

[3] أسامة محمد الفولي و آخرون، مبادئ النقود والبنوك ، بيروت ،دار الجامعية الجديدة ،1999، ص88.

- ✓ الكيفية و الارتباط بديناميكيةالسلوك الاجتماعي للطبقات.
- ✓ للنمو وارتباطه بميكانيزم التقدم النقدي .

إن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدريجية، مما يجعل من التضخم أمرا عاديا وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية ، لأن ثبات تخفيض الأسعار لا يحفز على النمو في الاقتصاد .

2- التضخم الجامح(المفرط):

يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدّلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن ،تصل فيها إلى حدود 50%أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك[1]، لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وآثارا على الاقتصاد الوطني ،حيث تتولى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف ،وتزداد سرعة تداول النقود،مما يصعب على السلطة التحكم في الوضع ،فتفقد النقود قوتها الشرائية ،وقيمتها كوسيط للتبادل ،وخاصيتها كمستودع للقيمة ،مما يدفع الأفراد إلىالتخلصمنها ، واستثمارهافي قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة ،مثل الأراضي ،المباني الأجهزة الكهربائية والسيارات ،أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات[2] .

وفي حالة استمرار الوضع السابق ،فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات ،وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات و العملات الأجنبية وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة . ولقد شهد العالم الكثير من الحالات حيث تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة، خاصة في الفترات أعقاب الحروب ،كما حدث في ألمانيا عامي 1921-1923م ،وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25ألف مرة سنة 1948،عما كانت عليه سنة 1939،وفي اليابان ارتفعت الأسعار الى11000مرة وفي فرنسا إلى 1000مرة ،وفي إيطاليا 6000مرة ،وفي الصين حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947نسبة 205مليون مرة عنه سنة 1937م.

وكلها حالات اقترنت بالحروب ،الهزائم،الثورات ،عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي[3]، بالإضافة إلى التضخم الجامح والزاحف فإن هناك أنواع أخري متوسطة الحدّة و القوة ،وتكون آثارها أقل خطورة على الاقتصاد مما هي عليه حالة الجموح ،بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول ،ومن بين هده الأنواع[4] :

3- التضخم الماشي:

عندما يكون ارتفاع مستمر للأسعار في حدود 5الى10%سنويا ،ويجب الحد من هذا النوع لأنّه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد أسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدّلات كبيرة .

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ،ص215.

[2] عبد الناصر العبادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص135.

[3] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص62.

[4] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص216.

4- التضخم الراكض:

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقيه ،مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993،1979،1974م،حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%،25%،19%،على الترتيب و الشكل الموالي يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدتها :

الشكل 1:أنواع التضخم حسب حدته.

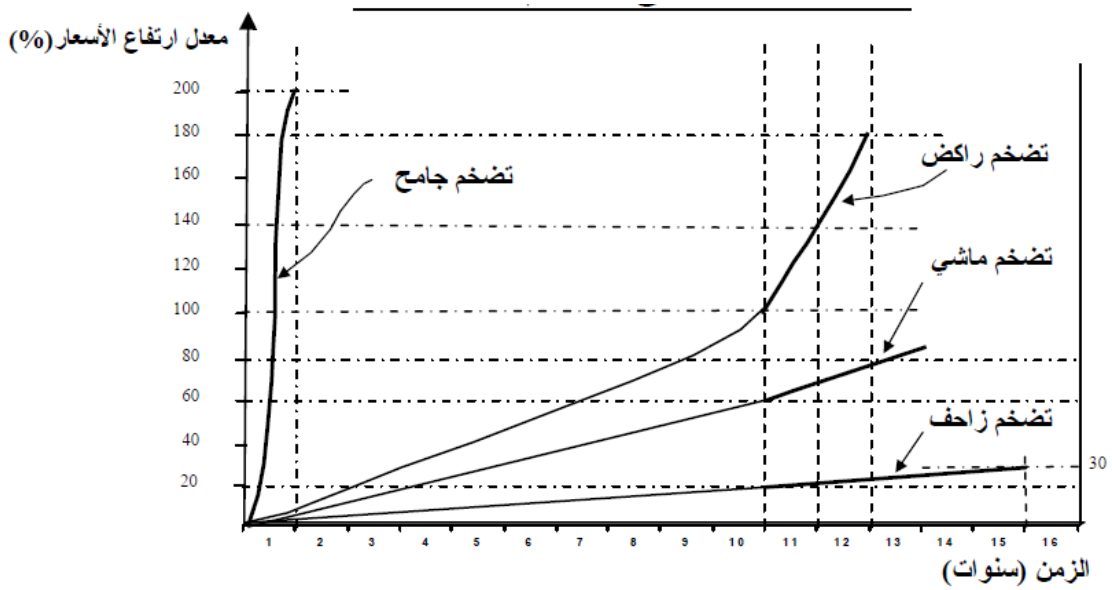

المصدر : ضياء مجيد الموسوي ،ص216.

رابعا:حسب المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة.

تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقا التي تؤدي إلى استفحاله ،حسب الظواهر والظروف الجغرافية و الطبيعية المساعدة على ذلك ،ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية :

1-التضخم الاستثنائي:

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف الطبيعة كالزلازل والبراكين ،أو انتشار الأوبئة والأمراض أو بسبب الفيضانات الأعاصير[1]، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية و استفحالها ،كما حدث نهاية سنة

[1] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص63.

2004 أثر الزلزال والمد البحري لتسونا مي الذي أصاب دول جنوب شرق أسيا ،حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الإضعاف .

2-تضخم الطلب:

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع و الخدمات على العرض الكلي ، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة ، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية .

3-تضخم التكاليف :

وينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من انفتاح الحدي لها[1].

إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويا ت الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل ،وفي بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني ، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل ،مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع.

ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية ،مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل إلى مستواها الحقيقي السابق ،ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم ،وهكذا سيستمر لولب الأجور بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف.

ويمكن اعتماد دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف كما في الشكل التالي :

[1] جمال خريس و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص129.

الشكل 2:علاقة مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين.

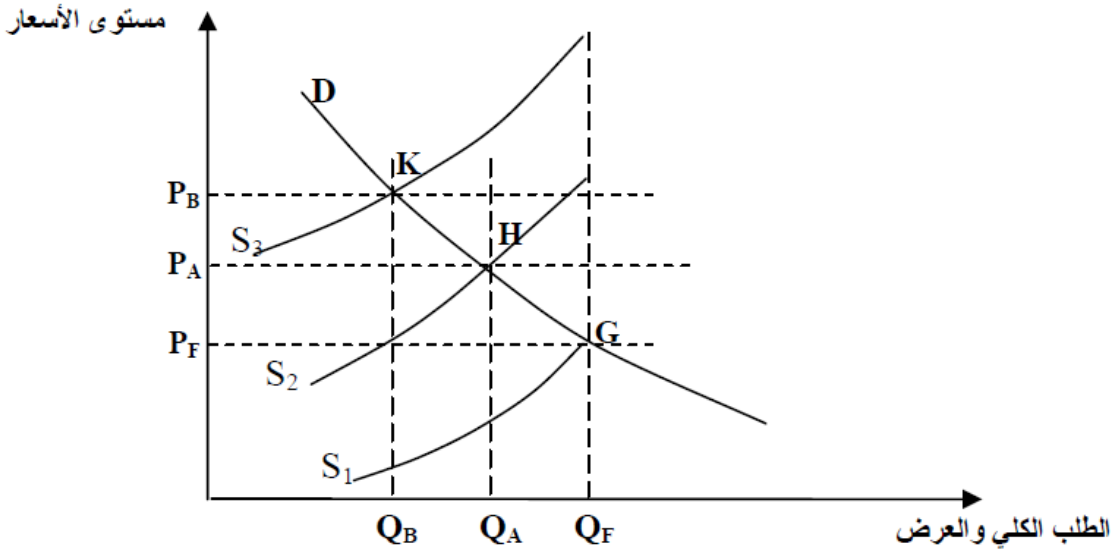

المصدر :ضياء مجيد الموسوي ،ص221.

في الشكل أعلاه يشير Q_Fإلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام ، الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي D مع منحنى العرض الكلي S_1عند مستوى أسعار P_F، وعند انتقال دالة العرض الكلي إلىS_2 تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل ، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلىQ_Aويرتفع مستوى السعر إلى P_A ، وبتكرار العملية و انتقال دالة العرض الكلي الىS_3 سينخفض الناتج الكلي إلى Q_B ويرتفع مستوى السعر إلى P_B، ويعود هذا الانتقال إلى عاملين :

أ- الزيادة في الأجور الاسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية ،دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل .

ب- زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب العمل.

4-التضخم المستورد[1]:

ويظهر هذا النوع في التضخم في البلدان الصغيرة و النامية ،و التي تستورد معظم السلع و الخدمات منالخارج ،فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه السعار في الدول المستوردة ،ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي: التضخم المستورد=(قيمة الواردات /قيمة الناتج الوطني الإجمالي)*التضخم العالمي.

[1] إسماعيل عبد الرحمن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص152.

5-التضخم الذاتي[1]:

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ،لا يرجع لعوامل فائض الطلب إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية ، كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957 -1960 م ، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم .

للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع ، وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد ، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الصرر و الانتفاع الناتجين عنها[2].

ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم فيما يلي :

1-أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي :

إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول و المبادلات لتخصيص الموارد ولإعادة توزيع الدخل الوطني[3].

ويتألف هذا الأطير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية ، وذلك خلالفترة معينة من الزمن (سنة) ، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

وخلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاعالدخل الحقيقي ، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل ، كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي ، وعند مستوى التوظيف الكامل يصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له و لا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل .

لذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي ،لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقودالتي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد الحصول عليها من السلع و الخدمات مقابل ذلك .

ويمكن تميز الحالات التالية أثناء عملية التضخم [4] :

---

[1] بوشاشي بوعلام ، الأمين في اقتصاد الجزائر ، دار الحمدية العامة ، ص237.

[2] عبد المنعم السيد علي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص459.

[3] ايت طالب حميد، محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 1997، ص32.

[4] مروان عطوان ، مرجع سبق ذكره ،ص189.

- ✓ بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار ، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.
- ✓ ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار ،هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقض لكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى .
- ✓ ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار ، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا .
- ✓ ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي .

2-أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين:

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود ، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة ،حتى أنالبعض اعتبر الظاهرة جريمة اجتماعية فتأثيره في توزيع المداخل ليس محايدا ، يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء[1].

إن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغير في قيمة النقود بالانخفاض (وظيفة النقود وكمخزن للقيمة)،فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت ،ومعنى ذلك أنهم استردوا قوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع و الخدمات تقل عن ما هي عليه وقت منحهم القروض ،وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية و التي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

ومع إن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لاتعني إن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر كل الدائنين ،والواقع أنّه في ظل ظروف معينة قد تضر الظاهرة ببعض الدائنين وتساعد دائنيهم ،فالأمر مرتبط أيضا بنسبة التضخم المتوقعة[2].

3-أثر التضخم على توزيع الثروة:

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا ،والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخل الحقيقية ،فالأفراد الذين انخفضت مداخليهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع ،وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل ،ومثال دلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية ،ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار ،وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلي فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية[3].

---

[1] بوشاشي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص237.

[2] علوان زياد ،النقود والمصارف ،حلب ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،1982،ص212.

[3] مروان عطوان ،مرجع سبق ذكره ،ص191.

من هذا يمكن القول أن التضخم يعمّق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات ،ويخلق موجة من التوتر والتذّمر الاجتماعي و السياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية [1].

4-أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى لأن الارتفاع في مستويات الأسعار ، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجدب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي ، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد ،إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها ، وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية ،كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها ، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق ، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة[2] .

5-اثر التضخم على ميزان المدفوعات :

يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات ، وذلك لزيادة الطلب على الإسترداد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا ،وإنما على السلع المستوردة أيضا ، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبيأما إذا كان الإسترداد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج ، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية ، لا سيما تلك البديلة للواردات ، فيشتد ارتفاع الأسعار[3] .

و على هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات ،من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير ، وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية ، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية[4].

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن ،وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص155.

[2] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصاريف (بيروت ، دار النهضة العربية ، 2002) ، ص 321.

[3] نفس المرجع و الصفحة.

[4] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد النقدي ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1990، ص93.

6-أثر التضخم على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك .

إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار ، لان معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها ، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار و نمو الناتج الوطني ، و عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية ، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية (بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه) ، إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلبا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية ، حيث ترتفع أسعار العقارات ، المواد الأولية ، وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة ، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم[1] .

وعلى الرغم السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع ، وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني إلاّ أنّ هناك آثار إيجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع و يمكن حصر هذه الآثار الايجابية فيما يلي[2].

- ✓ يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة ،خاصة في المراحل الأولى له ، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة ،أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج .
- ✓ يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة و مما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار ،مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.
- ✓ يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها،وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.
- ✓ يستفيد من التضخم أصحاب المداخيل المتغيرة كالمنتجين و التجار لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم،ويساعد أيضا المد ينين في تخفيض أعباء الدين عنهم ،وذلك نتيجة للانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

المبحث الثالث : التحليل الفكري لظاهرة التضخم:

إنّ خطورة الآثار السابقة للتضخم على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي جعلت مختلف المدارس الفكرية تصب اهتمامها حول الظاهرة ،وتعطي كلا منها تحليلاتها و تفسيراتها لها ،وفيما يلي قراءة لهذه الأفكار .

[1] صالح تركي القريشي و آخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، الموصل ، دار الكتب للطباعة و النشر ، 1993، ص471.
[2] جمال خريس و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص133.

المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم .

ظهرت النظرية الكميّة للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمونها على أنّ التغير في كمية النقود يؤدّي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدّل والاتجاه وهذا طبعا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي الإنجليزي جون لوك (1632-1704)،ومواطنه دافيد هيوم (1711-1776)،ثم ميل (1773-1836)والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)[1]. ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود ،وخاصة مند منتصف القرن 19إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليلها وتفسير نشوئها ، لاسيما الظواهر التضخمية .

وبغض النظر على مدى صحة تفسيرات وادّعاءات النظرية الكمية لمختلف الظواهر ،إلا أن التفسير الكمّي النقدي السابق للتضخم لقي توسع وانتشار في كثير من المؤلفات والمراجع الاقتصادية ،ومما ساعد على ذلك هو تطابق هذا التفسير مع واقع كثير من البلدان ،مما حصل في ألمانيا سنة 1923 إثر التوسع في إصدار النقود المتداولة في الأسواق ،حيث ارتفعت الأسعار حتى درجة الجموح ،وهذا ما شكّل آنذاك أرضية خصبة لمؤيدي النظرية الكمية في طرح أفكارهم ،وهنّا يصّح التساؤل إلى أيّ مدى يمكن الاعتماد على هذه النظرية كإحدى الدعائم في تفسير الظواهر الاقتصادية وعلى رأسها التضخم[2].ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بالبحث في الفروض التي ارتكزت عليها النظرية الكميّة ومدى صحتها وثباتها .

❖ فرضيات النظرية الكمية[3].

- ✓ كمية النقود هي العامل الهام و الفعال في التأثير على حركات الأسعار .
- ✓ تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار .
- ✓ تتناسب الكميّة عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها ،فهي العامل الرئيسي في التأثير على القوّة الشرائيةللوحدة النقدية.
- ✓ تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض .
- ✓ تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .
- ✓ تفترض أن هذه النظرية أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار وهي كمية النقد، سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات .

على أن كمية النقد وتغيراتها هي العامل الرئيسي في تغيرات الأسعار ، بمعنى أن سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات هي

---

[1] سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2006، ص46.

[2] نفس المرجع و الصفحة.

[3] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص29.

عناصر ثابتة وليس لها تأثير على حركات الأسعار ،وفيما يلي شرح لهذه العوامل الرئيسية[1] :

أ- ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج):

تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الإقتصادى يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يكون مرجع ذلك إلى الفكر السائد حينها الذي يعتبر أنّ الاقتصاد الوطني –في أي مجتمع– يكون باستمرار في حالة من التوازن عند مستوى التوظيف الكامل . إنّ هذه الفرضية تمثل إحدى مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي ،والذي يعتقد بأنّ النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية ،وعلى ذلك فانّ حجم المعاملات وفقا للنظرية الكمية
يعد بمثابة متغير خارجي ، ومن ثم يعامل على أنه ثابت .

ب- ثبات سرعة دوران النقود:

تفترض هذه النظرية أنّ سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدة القصيرة ،فهي تحدّد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود ، ومن ثم ينظّر إليها على أساس أنّها متغير خارجي .

ج- كمية النقود هي التي تحدد قيمتها .

تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها(قوتها الشرائية) ،فمثلا زيادة النقود إلى الضعف تؤدّي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف ،وبمعنى هي العامل الهام و الفعال في التأثير على حركات الأسعار .**د–**المستوى العام للأسعار متغير تابع ويتّصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود ،ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود (المتغير المستقل) سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار (المتغير التابع) ،دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المبادلات ،أي أنّ هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سببا فيالعوامل الأخرى ، وتغيراته مرتبطة بنفس الدرجة ونفس الاتجاه مع تغيرات كميّة النقود ،وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين . ولقد استعان المفكرون الكلاسيكيون في شرحهم لنظرية الكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركات الأسعار ،وتحليل الظواهر التضخمية على معادلة المبادلة والتي تتضمن العناصر التي تؤلف صلب النظرية الكميّة،فإذا رمزنا لكمية النقد بالحرف (ن) وسرعة التداول (س) وكمية المبادلات(ك) ومستوى الأسعار (م) فإنّ المعادلة تكون على الشكل التالي:

ن س = ك م أي أن م = ك/ن س.

أي أن ّالمستوى العام للأسعار = كمية النقد المتداول مضروبا في سرعة التداول مقسوما على كمية التبادل من السلع و الخدمات المعروضة[2] .

---

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص47.

[2] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص31.

وخلاصة القول أن النظرية الكمية للنقود كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية ،كما أنها تلقي لنا الضوء على جوانب هامة وخطيرة لتفسير ارتفاعات الأسعار في البلاد المتخلفة ،وعلى الأخص جانب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات ،وهو اختلال يكتسب أهمية خاصة لفهم المناخ العام لقضية التضخم ،ولكن كل هذا لم يمنع من توجيه عدّة انتقادات لهذه النظرية تكمن أساسا في عدم صحة الافتراضات التي قامت عليها ،وهو ما أثبتته التجارب و الواقع ،فمثلا خلال أزمة الكساد الكبير1929-1933 ثبت عدم صحة تفسير هذه النظرية لظاهرة التضخم ،إذ لم تؤدّي زيادة كمية النقود خلال هذه الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار ،فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد العظيم عن طريق خلق عجز في الميزانية ،وتمويله بإصدار كميات جديدة من الأوراق البنكية ،فزادت من احتياطات البنوك التجارية وشجعت الأفراد على الاقتراض لكن الجزء الأكبر من الزيادة في النقود استقر في أيدي الجمهور في شكل عاطل و لم يتوجه نحو الإنفاق ،لأنهم كانوا يتوقعون انخفاض أكبر في الأسعار بالشكل الذي أدّى إلى انخفاض سرعة دورانها وأظهر فشل النظرية الكمية في توجيه السياسة النقدية خلال تلك الفترة [1].

ويمكن أن نلخص الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :

❖ الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود[2] :

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه و النتائج التفصيلية التي استخلصت منها وتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي :

أولا : العلاقة الميكانيكية التي تضفيها النظرية الكمية على التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ،ليست بهذاالشكل البسيط الذي تصوره هي ، من حيث :

أ- كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار ،فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.

ب-العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية.

ت-يضاف إلى ما سبق أنّ العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه ،بل تعمل في الاتجاهين ،أي أنّها علاقة قابلة للانعكاس.

ثانيا:عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل ،ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي ،في أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ،كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه،

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص54.

[2] نفس المرجع ، ص55.

لكن أثبتت الأزمة العالمية الكبرى (1929-1933) بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الإنتاج و التشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل ،وأنّه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى هذا المستوى إذا ما ابتعد عنه، كما أن النظرية الكمية افترضت استقلال حجم الإنتاج (وبالتالي حجم المعاملات)عن التغير في التداول النقدي ،إلاّ أن النظرية النقدية الحديثة بينت عكس ذلك ،وأنّ هناك ارتباطا مباشر ا بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدي فإنّ هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج مقترنا بانخفاض الأسعار .

ثالثا : عدم واقعية افتراض ثبات دوران النقود .

حيث أنّها يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ،ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق ،كما أنّها تتقلب انخفاضا و ارتفاعا في ظروف الكساد و الرواج على الترتيب.

رابعا:تجاهل عنصر الفائدة .

مع أنّ سعر الفائدة يشكل عاملا مهما في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي فهو يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار ،من حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على فتح باب الإعتمادات ،مما يزيد فرص لاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة ،فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع .

خامسا:غموض فكرة المستوى العام للأسعار .

لم تميز النظرية الكمية للنقود بين مختلف المستويات العامة للأسعار، فجميع الأسعار عندها تعامل بنفس النمط، غير أنّ التأثير المباشر وغير المباشر لكميات النقود ليس له نفس الدرجة على جميع مستويات الأسعار السائدة في الأسواق. وتوازيا مع هذه الانتقادات وغيرها ،أظهرت الوقائع و التجارب قصور النظريات و السياسات النقدية التقليدية عن معالجة مختلف الأزمات ،لاسيما ظاهرة التضخم ،فمع الحرب العالمية الأولى ،بدأت المشاكل تظهر داخل النظام الرأسمالي ،التي تمخضت في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة ،وما أعقبها من نقص في الطلب الفعلي بطريقة واضحة ،وهبوط في مستوى الإنتاج و الدخل الوطني ،واضمحلال النشاط الاقتصادي بصفة عامة ،وتفشي البطالة وانهيار فرص التشغيل الكامل ،وأصبح قصور المذهب الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليها مع الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النقدي الحديث .

المطلب الثاني :التحليل الفكري المدرسي للتضخم .

لقد ارتبط الفكر المدرسي الاقتصادي في كثير من البحوث ،ودراساته بمسألة تحديد ماهية التضخم ،وتحليله نظريا ،وتفسير تأثيراته في حركة المتغيرات الاقتصادية ومنها حركة تغيرات الأسعار.

إنّ النظرة الموضوعية للظواهر التضخمية التي تشكل أزمات إنتاجية تعبر عن هوة الخلل في التوازن بين بعض العلاقات الاقتصادية كعلاقات العرض و الطلب ،وسواء بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو الآخر بالنمو تقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء

على التحليل المدرسي في الفكر الاقتصادي المعاصر للظواهر التضخمية ،حيث يتنازع هذا التحليل مدرستان فكريتان هما المدرسة العينية والمدرسة النقدية .

أولا : تحليل المدرسة العينية للتضخم .

ترى المدرسة العينية أن ارتفاعات الأسعار التضخمية قد لا ترجع إلى عوامل نقدية بقدر ما ترجع إلى عوامل هيكلية تتعلق بالبنيان الإنتاجي للاقتصاد القومي ،وذلك بوصول الاقتصاد المتقدم لمرحلة التشغيل الكامل ،واتصاف الاقتصاد النامي (المتخلف) بالجمود في البنيان الإنتاجي ،وعدم مرونته وعدم استجابته في استيعاب الحقن النقدي المتزايد[1].

❖ مراحل تغير الأسعار في التحليل العيني للتضخم .

بعدما رفض كيتز الأفكار السياسية لتحليل الكلاسيكي في مجال النقود ،وسعر الفائدة ،والادخار والاستثمار وقانون ساي، استخدم أدوات التحليل الجزئي في الطلب و العرض على المستوى الكلي ، فعنده يتحددالمستوى التوازني للتوظيف و الدخل الوطني الحقيقي بواسطة الطلب الكلي الفعّال ، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي ، وبما أن نظرية التوظف أو الدخل الوطني العينية خاصة بالفترة القصيرة فإنّها تقوم هي الأخرى على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي ،ومن ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق الوطني (الاستثمار مثلا) يحدد التغير في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل و بالتالي الناتج أو الدخل الوطني[2].
من خلال هذا يميز كيتز مرحلتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار[3] :

1-1: مرحلة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج :

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل ،وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني (مثلا بزيادة الحكومة إنفاقها العام) تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك ،وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد ،وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخول والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار ،أي أنّ فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف و الإنتاج ، لكن مع استمرار زيادة الإنفاق ،وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظف الكامل ،فإن فائض الطلب لا يعبّر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط ،بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور ،وهناك من يطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي . ويعزي هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر و مستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها

[1] غازي حسين عناية ،مرجع سبق ذكره ، ص52.
[2] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص56.
[3] نفس المرجع ،ص57.

وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية ،وأيضا لظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين ،ولا يثير التضخم الجزئي الكثير من المخاوف لأنّه يعدّ حافزا لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلفه من أرباح إضافية .

1-2:مرحلة الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.

حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها ،وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي ،فإنّ هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكزن مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر ،فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج الوطني تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار ،ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى الأعلى ،ويسمي كينز هذا النوع بالتضخم البحت ،وهو نفسه التضخم الناشئ عن جدب الطلب (تضخم الطلب) المشار إليه في أنواع التضخم .

وفي نظرة تقييميه لنظرية فائض الطلب الكينزية كمفسر للتضخم ينبغي التذكير بأنها مشتقة من افتراضات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية ،الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم و أسواق عالية الكفاءة ،وجهاز أسعار فعّال في توزيع الدخول و تخصيص الموارد ،وذلك عكس الحال في البلاد المتخلفة حيث الطاقة الصناعية ضئيلة ،وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأسعار و تخصيص الموارد ، وحيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوعة ،ومن تم فإن التحليل الكينزي أكثر تعبيرا عن حال البلاد الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض طاقاتها الإنتاجية في أوقات الكساد على حين تتمثل المشكلة الأساسية في البلاد المتخلفة في قصور حجم طاقاتها الإنتاجية ،الأمر الذي يجعل جهازها الإنتاجي غير مرن ، و ناتجها الوطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها في مسألة التضخم[1].

ثانيا : تحليل المدرسة النقدية للتضخم .

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهبا نقديا ،على اعتبار أن التضخم هو في حد ذاته ظاهرة نقدية صرفه ،تعود في أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة.

وترى المدرسة النقدية أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدّي إلى زيادة في الدخول النقدية بصورة أكبر من الزيادة في العروض السلعية ،مما يقود بالتالي إلى الزيادة في الأسعار ،فالمدرسة النقدية في تحليلها للتضخم تنحوا منحى المدرسة الكمية الكلاسيكية في تحليلها ،وتفسيرها للتضخم وبأنه ظاهرة سببها إجراءات نقدية صرفة [2].

ويتزعم المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو و التي تعتبر كمن أهم المدارس النقدية في تحليل وتفسير الظواهر التضخمية ،ومن أتباعها :ملتون فيردمان ،و هاري جونسون ، و ولتر ومعظم اقتصاديي صندوق النقد الدولي .

---

[1] سعيد هتهات ،مرجع سبق ذكره ،ص63.

[2] غازي حسين عناية ،مرجع سبق ذكره ،ص 50.

ولقد أعادت المدرسة النقدية الحديثة النظرية الكمية إلى الحياة ، وذلك بصياغتها في صورة حديثة تختلف عن النظرية الكيترية من حيث اعتمادها في كشف الحقائق على التجارب و الخبرات بفترات تتعدى القرن . وأصبح أنصار هذه المدرسة يشكلون قوة ذات نفوذ لا متناهي ، ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي ، بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في كل الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريغان ، وفي بريطانيا تحت زعامة مارجريت تاتشر ، وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم[1] .

الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود:

تري المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية صرفة تعود في نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية ،وسببها التوسع في الإصدار النقدي بشكل يؤدّي إلى تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي فتحدث اختناقات وضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاعات الأسعار[2].

وترفض هذه النظرية دور الأجور و النفقة في الأسعار ،ولا تؤيد على المدى الطويل وجود صلة بين معدّل التضخم ومستوى البطالة ،فهي تتمثل في نظرية للطلب على النقود ،من حيث كونها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار ،وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات[3].
وفي نظرة تقييميه إجمالية للنظرية الكمية في ثوبها الجديد ،يجد الباحث أن تحليل فريدمان يمثل خليطا من أفكار كيتر في تحليله للطلب على النقود في النظرية العامة ،وتحليل هيكس في مقالته الشهيرة عام 1935 المعنونة "اقتراح من أجل تبسيط نظرية النقود "،حيث أشار إلى أن هناك ثلاث مجموعات من العوامل يتوقف عليها الطلب على النقود هي التفضيلات الفردية للاحتفاظ بالنقود بالمقارنة مع الأشياء الأخرى ،الثروة و التوقعات بشأن مستقبل الأسعار و المخاطر ،كما يمكن القول بأنّ هذه النظرية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية ،أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود و الأسعار ،فهي تأخذ في اعتبارها تأثير التغير في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي و التغير في الطلب على النقود ،على مستويات الأسعار وبالإضافة إلى الدراسة المتعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود ،و كمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة فهي تعدّ أكثر واقعية في تفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية ،وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكيترية[4].

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، 63.
[2] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص51.
[3] سعيد هتهات ،مرجع سبق ذكره ،ص64.
[4] نفس المرجع،ص66.

المبحث الرابع : سياسات و وسائل مكافحة التضخم.

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني ، يجعل القضاء عليه أو على الأقل احتوائها والحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منها نظرا للإضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وعادة تلجأ الحكومات في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات النقدية والمالية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

المطلب الأول : السياسات النقدية .

إن مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الائتمان كما تؤثر في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي ، وإن فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان و تكلفته وشروط منحه ، ضبطا للتضخم تثبيت مستوى الأسعار[1] .

1- سعر إعادة الخصم.

إن سعر إعادة الخصم هو ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجاري والأدوات الحكومية للبنوك التجارية، وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال، ويراعي البنك المركزي في تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها.

فقيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم الذي يتقاضاه من عملائها والعكس صحيح ، ومن هنا يمكن للبنك المركزي عن طريق سياسة إتباعه لسياسة إعادة الخصم التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة ومن ثم نفقة الاقتراض ، وفي حجم الأرصدة لدى البنوك التجارية وذلك على النحو التالي[2]:

أ- **التأثير في سعر الفائدة :**

في الظروف التي تسود فيها حالة التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه إذ أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه سوف يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تقرض بها عملائها).

---

[1] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص128.

[2] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ،ص68.

ب- **التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية .**

يستطيع البنك المركزي عن طريق إتباعه لسياسة سعر إعادة الخصم التأثير في حجم الائتمان ، ومن ثم في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية المتاحة للبنوك التجارية.

2- عمليات السوق المفتوحة :

تعدّ هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ،ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع ،وتتمثل في دخول البنك المركزي في السوق المالية بصفته بائعا أو مشتريا لبعض الأوراق المالية .

وما يمّكن البنك المركزي من القيام بهذه العملية ما يحتفظ به من أسهم وسندات في حافظته ،بحيث يستطيع أن يعرضها للبيع في السوق المالية ،كذلك ماله من سلطة إصدار أوراق البنك ،مما يمكنه من تمويل عمليات شرائه للأسهم و السندات.

ويتمثل أثر عمليات السوق المفتوحة على النقود الموجودة في التداول فيما يلي[1]:

أ- **التأثير في احتياطات البنوك التجارية :**

في أوقات التضخم حيث يهدف البنك المركزي إلى تقليل عرض النقود المتاحة –عن طريق الحد من قدر البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بتخفيض حجم الأرصدة النقدية المتاحة لديها – نجده يدخل سوق الأوراق المالية بائعا لبعض أو كل ما في حوزته من أوراق مالية حكومية ،فإذا ما باع تلك الأوراق إلى الأفراد فسوف يحصل في هذه الحالة على أثمانها في صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية ،ويقوم البنك المركزي بخصم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه ، بما يعفيه ذلك من تخفيض لحجم احتياطاتها النقدية بما يعادل قيمة الأوراق المالية المباعة ،فتقلقدرتها على خلق الائتمان ، وبالتالي ينخفض عرض النقود.

ب–التأثير في أسعار الفائدة على السندات :

إنّ دخول البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية غالبا ما يصطحب بانخفاض في أسعارها السوقية ،مما يعني ارتفاع أسعار الفائدة عليها ،حيث يؤدّي ذلك إلي زيادة تكلفة الحصول على أية قروض جديدة قد يرغب رجالالأعمال في الحصول عليها ، مما يحد من الاستثمار .

3– سياسة تغير نسبة الاحتياطي القانوني:

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بصفة إجبارية بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ، يطلق عليها اسم نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري ،ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة.

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ،ص96.

ففي حالات التضخم ،حيث تهدف السياسة النقدية إلى الحد من الارتفاع في الأسعار ،إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه،فسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ،ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية ، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة إذ قد تجد البنوك التجارية أنها مضطربة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها لدى البنك المركزي على المستوى الذي تقتضيه نسبة الاحتياطي الجديدة المقررة ،وقد لا يقتصر الأمر على هذا فقط ،بل قد تضطر هذه البنوك إلى إ ستراد بعض قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم ، وربما وصل بها الأمر إلى التصرف في بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة ،أو إذا كانت المهلة المعطاة لها بشأن الوفاء بهذه النسبة الجديدة قصيرة ،ويترتب على هذا كله انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع ،فينكمش حجم المعاملات ويقل الطلب الكلي ،مما يؤدّي إلى انخفاض الأسعار و التقليل من حدّة الموجة التضخمية [1].

المطلب الثاني : السياسات المالية .

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإرادات العامة للدولة ،وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر ،هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة [2].

وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أنّ ارتفاع الأسعار ترجع إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ،وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص ،الاستثمار ،المصاريف العامة والصادرات .
وأهم وسائل أو أدوات السياسة المالية :

1- الرقابة الضريبية :

تعدّ الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم والانكماش ،ففي قصور الإنفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام ،بخفض معدّلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدّلات الإنفاق الاستثماري ،أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي ،وأما بالنسبة للإنفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوة الشرائية وذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل ،وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض[3].

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ص70.
[2] إسماعيل عبد الرحمن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص158.
[3] بوشاشي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص243.

2- الرقابة على الإنفاق العام[1]:

إنّ الإنفاق العام هو إحدى أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة ،حيث يقصد بها تأثير سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر ، والذي يختلف عن الإنفاق غير المباشر والذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة إلاّ أن ذلك لا ينفي وجود علاقة بين الآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي بنوعيه وبين الآثار السلبية المباشرة و الغير مباشرة وعلى فرض أن المتحملات الضريبية من الأفراد ، أو المشروعات تكون أهمّ مصادر الإنفاق الحكومي وتتركز سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوطالتضخمية أو الانكماشية ،حيث يمكن الاعتماد على سياسة التوسع في الإنفاق من قبل السلطات الحكومية في حالة الكساد وفي حالة التضخم تقوم هذه الأخيرة بإنقاص الإنفاق الحكومي.

إلا أن سياسة التوسع ألإنفاقي قد تؤدّي إلى مضاعفة معدّلات الارتفاع في الأسعار بسبب الطبيعة الهيكلية للعمليات الإنتاجية وخاصة في الاقتصاديات النامية كطول الفترة الزمنية بين الإنتاج وهنا لابد من الاعتماد على المدخرات أو التخفيض من حدّة العجز في الميزانية .

ومن المناسب القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضروريات التهيئة الملحة في البلدان النامية.

[1] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص171.

خلاصة الفصل .

من خلال نظرتنا الاقتصادية هذه للظاهرة التضخمية ،وتتبعا لمصادرها ، أنواعها و الآثار التي يمكن أن تنجر عنها ، بالإضافة إلى التحليل الفكري حولها يمكن أن نخلص لهذه النقاط :

1- يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي وزيادةالنفقات ، كما يمكن تعريفه كظاهرة سعريه من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار .

2- هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور التضخم منها :

- ✓ الإفراط في الطلب على السلع والخدمات ، الذي يحدث حالة عجز في الميزانية العامة للدولة .
- ✓ زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها .
- ✓ إن استيراد السلع و الخدمات من الخارج يؤدي إلى ظهور التضخم في البلد لمستورد ، نتيجة لظهوره في البلد المصدر لهذه السلع والخدمات .

3- تتجلى أهمية دراسة التضخم في الآثار الناجمة عنه أهمها :

- ✓ تعميق التفاوت في توزيع المداخل و الثروات ، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين فيئات المجتمع .
- ✓ بانخفاض النقود يضطر العائلات إلى توسيع مجال الاستهلاك ، وتخفيض الادخار .
- ✓ إن عدم تغطية الإنتاج الداخلي للقوة الشرائية المتزايدة ، قد يؤدي بالدولة إلى الاستيراد وبالتالي زيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات (عجز في ميزان المدفوعات).

4- تعتبر النظرية الكمية أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة لزيادة في كمية النقود ،أما حسب كيتر فبزيادة الإنفاق الوطني ترتفع الأسعار ارتفاعا ضئيلا ، أما المدرسة النقدية فترى أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدّي إلى زيادة في الدخول النقدية بصورة أكبر من الزيادة في العروض السلعية ،مما يقود بالتالي إلى الزيادة في الأسعار.

5- ولمعاجلة هذه الظاهرة قامت الدولة بوضع سياستين هما: السياسة النقدية والتي تتمثل في رفع سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإجباري بالإضافة استخدام عمليات السوق المفتوحة، أم السياسة المالية فتتمثل في الرقابة الضريبية، والرقابة على الدين العام والإنفاق العام، وسياسة الرقابة على الأسعار، وسياسة الرقابة على الأجور.

الفصل الثاني: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر.

تمهيد.

بعد التعرض للتضخم من جانبه النظري ، أي مفهومه ، أسبابه، أنواعه و آثاره على الاقتصاد ، سندرس التضخم من جانبه التطبيقي في الجزائر حيث أنه في الآونة الأخيرة عرفت الجزائر عدة تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة ، نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي لتعميق الإصلاحات و الانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق ، بهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية والتكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى الساحة العالمية .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى أربع مباحث :

المبحث الأول : مؤشرات قياس التضخم في الجزائر.

المبحث الثاني : أنواع وأسباب التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم في الجزائر.

المبحث الرابع :مظاهر التضخم في الجزائر و السياسات المتبعة لضبطه.

المبحث الأول : مؤشرات التضخم في الجزائر.

غالبا ما يستند في قياس ظاهرة التضخم على عدد من المؤشرات أهمها تلك التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع ،ولهذا نعتبر أن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر هي بمثابة الركيزة الأولى لا اقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : الأرقام القياسية للأسعار.

الرقم القياسي مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية ، فهو يستخدم مثلا لقياس التغير في أسعار السلع ى، أو حجم إنتاجها ، أو في كميات المبيعات منها ، أو حجم السكان ، أو أجور العمال[1].

ويعتمد اختيار المواد التي يتركب منها الرقم القياسي إلى مدى بعيد ، على الغرض الذي يسعي الباحث إليه وعادة فإن الهدف يختلف بين أن يكون عاما ، كما هو الحال عند إنشاء أرقام قياسية لأسعار الجملة للبلد ما ، دون أن يقتصر الأمر على منطقة معينة أو أمور محددة تتعلق بطبقة ما من المستهلكين أو المنتجين.

ويستخدم الإحصائيون عدّة صيغ للأرقام القياسية فيما يخص الأسعار أهمها:

1-الرقم القياسي المرجح بكميات في فترة الأساس (رقم لاسبير):

إن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار ، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس كما يلي :

$$\text{La speyres Index} = \frac{\sum p_1 \cdot Q_0}{\sum P_0 \cdot Q_0} \times 100$$

حيث أن:

P_1 :أسعر فترة المقارنة.

Q_0:كميات فترة الأساس.

[1] زياد رمضان ، مبادئ الإحصاء الوصفي التطبيقي ، ط5 ، عمان ،دار وائل للنشر ،2001، ص193.

P_0: أسعار فترة الأساس:

ومنه فإن رقم لاسبير يعبر عن أثر التغير في السعر ،كما لو بقيت الكميات المشتراة في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة.

2-الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (رقم باش).

استخدم باش رقما قياسيا لترجيح الأسعار ،ولكن هذه المرة بكميات سنة المقارنة ،أي :

$$\text{la Pache Index} = \frac{\sum p_{1} \cdot Q_{1}}{\sum P_{0} \cdot Q_{1}} \times 100$$

حيث أنّ:

Q_1 : كميات سنة الأساس.

P_0 :أسعار سنة الأساس .

P_1 :أسعار سنة المقارنة.

وهكذا فإن رقم باش يعبّر عن أثر التغير في السعر كما لو أن الكميات المشتراة في سنة المقارنة كانت قد اشتريت في سنة الأساس.

3-الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر).

بعد استمرار الجدل حول فاعلية الرقمين السابقين ، جاء فيشر و اقترح رقما قياسيا جديدا هو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير و باش .

$$\text{La Fisher Index} = \sqrt{\left[\frac{\sum P_{1} \cdot Q_{0}}{\sum P_{0} \cdot Q_{0}} \times 100\right]\left[\frac{\sum P_{1} \cdot Q_{1}}{\sum P_{0} \cdot Q_{0}}\right]}$$

وهو رقم يهتم بالناحية الرياضية.

المطلب الثاني:الأرقام القياسية للأسعار في الجزائر.

لقد كانت الحاجة إلى التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة ، ولذلك فإن الرقم القياسي (النفقة المعيشية) يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما ، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع و الخدمات خلال فترة معينة دليلا على هذا المستوى[1] .

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصاء بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن و الأرياف سنويا ،موسميا و شهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات ، أو إجراء مسح و استجواب ميداني وتتغير بعد كل مدة زمنية ، حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي ، بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى 10 سنوات في بعض الأحيان[2].

وفي الجزائر يضم الرقم القياسي للأسعار المستهلك ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات الفردية للفرد ، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتوج أو أداة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسرة ، والذي تمّ اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988 ويتم اختيار هذه المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات ، بينما يعتمّد هذا الجهاز في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك على صيغة "لاسبير" المتوسط الحسابي المرجح للمؤشرات الأولية .

$$CPI_{m/89} = \sum_i \left(\frac{W_i}{\sum_i W_i} \right) \left(\frac{P_i^m}{P_i^{89}} \right)$$

حيث:

P_i^m : السعر المتوسط الجاري للسلعة i في الشهر m .

W_i : وزن السلعة i .

P_i^{89} : سعر الأساس للسلعة i .

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره،ص223.

[2] نفس المرجع والصفحة.

حيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناءا على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية ، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك ، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل ، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الاستهلاك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار الفردية[1] .

المطلب الثالث : الرقم القياسي الضمنيPGDP .

بالإضافة إلى مؤشر أسعار الاستهلاك يوجد معيار آخر ذي دلالة هامة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد .

ويحسب هذا المؤشر الناتج الحقيقي (GDP) باستخدام الصيغة التالية :

GDP الاسمي /مؤشر سلاسل الأسعار *100.

أو يحدد من خلال GDP بالعملة الجارية الى الناتج GDP بالعملة الثابتة، فيتم تخفيض مستقل لكل مكون من مكونات الناتج بمؤشر سعر ملائم ، ثم يتم تجميع المكونات المخفضة ، وعليه يكون المؤشر متوسط ، متحرك ، منخفض ، يحسب بمتتاليات هندسية لسلاسل أوزان لمقارنة أسعار كافة السلع النهائية ،خلال سنة معينة مع أسعار هذه السلع في سنة الأساس[2].
كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة و أسعار التجزئة على السواء و لا يثير أمامنا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك و أخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجوابات الميدانية ، وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلى أنه يصلح للبيانات السنوية و الموسمية فقط ، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها .

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره،ص223.
[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي ،عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2005، ص200.

المبحث الثاني : أنواع التضخم و أسبابه في الاقتصاد الجزائري.

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد ،و الجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا عديدة للتضخم ، بحيث تختلف أنواع التضخم في الجزائر حسب الأسباب التي تؤدّي إلى نشوئه .

المطلب الأول : أنواع التضخم في الجزائر .

يتميز الاقتصاد الجزائري بعدة أنواع للتضخم نذكر منها :

1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف .

إن معظم اقتصاديا ت دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات الاختلالات البنيوية في اقتصادها ، والجزائر ضمن هذه الدول التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه ، فحاولت خلال التسعينات بإعادة برنامج لنظام الاقتصادي ، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من العرض و الطلب ، وهذا أملا في تحقيق نوعا من التقدم و الازدهار، ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد ، فان تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بمختلف الجوانب ، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي ما دامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد ايجابيا من بين أهم هذه العوامل النمو الديموغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال سنة 2012 إلى حوالي 36 مليون نسمة ، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد في حدة التضخم .

وأيضا الجانب الطبيعي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك ، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي ، و وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق .

حيث تعيش الجزائر أزمة حادة متميزة في ركود الحركة الاقتصادية وانعدام قطاعات منافسة بالنسبة للصادرات غير قطاع المحروقات و التي تعتبر الثروة الأساسية لإيرادات الدولة مع العلم أنّها غير متجددة من جهة ومن جهة أخرى يبقى سعرها في ارتفاع وانخفاض [1] .

[1] بوشاشي بوعلام ،مرجع سيق ذكره ، ص168.

2-تضخم التنمية :

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف ، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياساتها الاقتصادية ، حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية ، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى ، ولمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلائم مع الوضع ، وذلك يجعل الاقتصاد حرا و إطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء مؤسسات الدولة ونتيجة لهذه التصفية ظهرت لآفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية المتمثلة في البطالة حيث قدرت البطالة في السنوات (1999-2009) كما يلي:

الجدول رقم 1-1: يمثل نسبة البطالة في الجزائر(1999-2009).

السنوات	1999	2000	2002	2003	2004	2006	2007	2008	2009
البطالون	2.510	2.610	2.413	2.078	1.671	1.240	1.230	1.69	1.072
نسبة %البطالة	29.2	29.5	25.9	23.7	17.7	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz، يوم 18-04-2013. الساعة 18:25.

3-التضخم الانتقالي .

يحدث التضخم في أيطار ميكانيزم عند تسوية الاختلال الموجود بين العرض و الطلب الذي يظهر على المستوى الوطني[1].
عاشت الجزائر مرحلة انتقالية مع بداية التسعينات و المتمثلة في التوجه الاقتصادي حيث انتهجت طريق جديد له أبعاد ايجابية و أخرى سلبية ،فانتهاج سياسة نظام اقتصاد السوق كان لابد له من طرق جديدة تتماشى و السياسة المنتهجة التي يتطلبها هذا التوجه ، فالاختلاف الكبير هو ارتفاع الأسعار الذي أصبح يتخوف منه جميع أفراد المجتمع ،بحجة أن يكون السعر يعبر عن حقيقة السلع والخدمات ، على اختلاف أنواعها وهذا نتيجة رفع الدولة الدعم عنها وهو ما يعرف بتحرير الأسعار ، مما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع و الخدمات مع زيادة الطلب عليها .
و الهدف من انتهاج هذه السياسة هو محاولة إدارة الطلب للحد من الضغوط التضخمية غير المباشرة على السلع والخدمات .

[1] بن عربة بوعلام ،التضخم في النظرية الاقتصادية ،حالة الجزائر 1967-1992،جامعة الجزائر .1996.ص96.

4- التضخم المستورد.

ينظر هذا النوع إلى مصدر التضخم ، إذا كان ناتج عن ضغوط خارجية فإنه تضخم تكاليف بحيث أن سعر السلع المستوردة يكون مرتفعا ، ويشجع الخواص عل المبادلات التجارية ، وتسعى الجزائر لتحقيق نتيجة مرضية في هذا المجال غير أن الواقع اثبت أن الصادرات الجزائرية تعتمد أساسا على المحروقات والتي تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة وتفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول أن تبحث عن منفذ لها .

وفي سياق الحديث عن أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري يجدر بنا الإشارة إلى مختلف المتغيرات التي عرفتها كل من مؤشرات الأسعار و معدلات التضخم .

المطلب الثاني : أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري .

يمكن أن نحصر أسباب التضخم في الجزائر في ثلاث أسباب أساسية هي :

1- الأسباب النقدية :

إن تطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض ، إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي ويمكن حصر الأسباب النقدية للتضخم فيما يلي [1] :

1-1- نظام تمويل الاستثمارات :

عرفت طريقة تمويل الاستثمارات في الجزائر مند البدء في تطبيق المخططات التي ميزت إستراتيجية التنمية المنتهجة ،حيث يلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين طرق التمويل من جهة وتطور النظام المصرفي من جهة أخرى .

1-2-إن ارتفاع الكتلة النقدية له آثار تضخمية خاصة عندما لا يواكب هذا الارتفاع نفس النمو في مستوى الإنتاجية، ومنه خلق وضعية لا تتوازن مع الاقتصاد الوطني .

2- الأسباب الهيكلية :

لا يمكن دراسة أسباب التضخم في الجزائر وذلك على غرار الدول المتخلفة دون التطرق إلى العوامل الهيكلية التي تعتبر من منابع الضغوط التضخمية ،حيث أن التضخم الناتج عن الأسباب الهيكلية له علاقة وطيدة بالتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني في خضم مراحل إستراتيجية التنمية المعتمدة ، لهذا نجد هذا النوع من التضخم يعود أساسا إلى وجود حالات التخلف

[1] بن عربة بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص109.

وما تحتويه من مكونات اللاتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ثم عوامل التنمية التي تعود عملية التنمية المسطرة [1].

3-الأسباب المؤسساتية:

نقصد بهذه الأسباب، الأسباب المرتبطة بهياكل المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة ،إلا أن التضخم في الجزائر تميز بطابع خاص بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التسيير الداخلي وتتمثل هذه الأسباب المؤسساتية في[2]:

1-تضخم القدرة:

إن الطلب المتزايد على السلع والخدمات أدى إلى وجود اختلال كبير في التوازن بين الكمية المطلوبة والمعروضة من تلك السلع والخدمات ، والنتيجة هي ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ، ومنه تظهر الآثار التضخمية وتتسبب في ظهور السوق الموازية التي تتسم أسعارها بالارتفاع الفاحش وذلك عن طريق المضاربة.

2- **التضخم الانتقالي:** (تم التطرق إليه في أنواع التضخم في الجزائر) .

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر .

يترتب عن التضخم آثار اقتصادية واجتماعية سلبية في حالات متعددة، تتعلق درجتها إلى حد كبير بمدى توقع حصول هذه الظاهرة مسبقا.

المطلب الأول: آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري .

بعدما تناولنا الأسباب المؤدية للتضخم نحاول تبيين الآثار الناجمة عنه والغرض من ذلك هو تبيان الخلل ومنه السعي إلى معالجتها.

1- آثار التضخم على الاستهلاك و الادخار :

يؤدي التضخم إلى فقدان قيمة النقود وضعفها في القيام بوظائفها الأساسية أو الأصلية المعروفة(مخزن للقيمة؛ وسيلة للمبادلة؛ مقياس للقيمة) مما يؤدي إلى ضعف ثقة الأفراد في العملة، فيميلون بكثرة إلى الاستهلاك وقلة حافزهم على الادخار، ففي الفترة التي يكون فيها التضخم تتدهور القدرة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة لاقتطاع جزء منها وإنفاقه على الاستهلاك وذلك للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك عند عدم كفاية دخولهم. ونظرا لنقص السلع الاستهلاكية ،الذي صاحب الموجات التضخمية التي تتميز بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن

[1] بن عربة بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص127.

[2] نفس المرجع ، ص145.

الحالي، اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها ،هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سواء ، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع -بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية- إلى شراء المعادن الثمينة ، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن، والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية[1].

2- آثار التضخم على الاستثمار:

عند حدوث التضخم يتوقع المستثمرين ارتفاع الأسعار في المستقبل (زيادة) وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي تفقد قيمتها وبعدها يرفع الطلب بطريقة كبيرة توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر بمدى طويل، وتزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تدخل النفقات وراء الإيرادات الكلية أو الإيراد الكلي ، وذلك لوجود عناصر ونفقات ثابتة (الاهتلاكات) وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين الذين يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل يفوق الطاقة الاستهلاكية في المدى الطويل وهذا يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني[2].

3- آثار التضخم على توزيع الدخول :

برغم وجود التضخم إلا انه يمكن فئة من المجتمع من زيادة دخولهم وثرواتهم إلى حد كبير، ولأغلبية منهم يزيد دخلهم بمعدل اقل من معدل زيادة الأسعار وبثروة ناقصة اقتطع التضخم حصة أو جزء منها ومنها يعاد توزيع الدخول و الثروة في المجتمع[3].

4-آثار التضخم على ميزان المدفوعات:

إن تأثير التضخم على ميزان المدفوعات تأثير سلبيا فهو يحدث عجز في الإنتاج المحلي ، ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر للخارج تستهلك محليا، ومنه فزيادة الواردات ونقص الصادرات يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان بالنسبة للاقتصاد الذي يشكو من التضخم.

المطلب الثاني : أثار التضخم على المجتمع الجزائري .

إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضخم لا يرجع فقط إلى الآثار السابقة التي يخلفها على الاقتصاد الوطني، وإنما أيضا على الظلم الاجتماعي الذي يلحقه من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني ، لصالح أصحاب الدخول غير الثابتة على

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص253.

[2] نبيل الدولي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ،مؤسسة الثقافة الجامعية ،بدون سنة ،ص388.

[3] نفس المرجع، ص339.

حساب الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل، لذلك فإن من أهم المسائل المطروحة للنقاش في العصر الحديث بين المفكرين الاقتصاديين هي الآثار التوزيعية لهذه ، الظاهرة ويكون المشكل هنا هو تعريف وتفسير مختلف القنوات التي يتنقل عبرها الدخل و الثروة من فئة اجتماعية إلى أخرى .

انه لا توجد مؤشرات كمية لهذه الآثار تساعدنا على ربطها بتطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، فإننا سنكتفي بدراسة هذه الآثار من خلال النقاط التالية :

1- التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخول ما بين فئات المجتمع :

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر ،والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عمالية ، هي عملية تحديد الأجر الذي لم يحسن أمره بعد وقف دراسة رغم المراحل التي مر بها ، إذ نرى انه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر ، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي وبروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية لاقتصاديات العالمية[1] .

2- ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين الطبقات الاجتماعية الجزائرية :

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية ، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع ، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع و المستثمرين ، فيما يتضرر أصحاب الدخول الثابتة و أصحاب الأجور و الرواتب[2] .

و نظرا إلى أن الشريحة ذات الدخول الثابتة هي الأوسع و الأكبر في الجزائر ، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعوا للقلق و تهدد السلم الاجتماعي ، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي ولدّته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة ، من خلال بروز فئات و أفراد يزدادون ثراء و آخرين يزدادون سوءا، و هو ما يطلق مصطلح التمايز الرأسي ، بحيث أن هناك أعداد كبيرة من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا و خريجي الجامعات و المعاهد العليا سنويا يلتحقون بقطار البطالة، و يتقاضون رواتب ضعيفة جدا بالمقارنة مع المقاولين و أصحاب الحرف و المهن الحرة الذين يعتبرون من المستفيدين المباشرين من هذا الوضع الجديد ، وكانوا ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية المتوسطة قبل تلك ا لفترة بقليل، و هي الحالة التي أدت ببعض الكفاءات البشرية لممارسة النشاطات الإضافية الأخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حدث في دخلهم الحقيقي نتيجة ارتفاع الأسعار، و المحافظة على قدرتهم الشرائية و ذلك من خلال[3] :

- ✓ البحث عن وظيفة ثانية (عمل الزوجة و الأبناء) .

---

[1] سعيد هتهات ، مرجع يبق ذكره ، ص254.

[2] نفس المرجع ، ص255.

[3] محمد عزت غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص322.

- ✓ تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة و إعطاء استشارات قانونية و اقتصادية للمؤسسات الخاصة.

3-هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج .

إن عدم مواكبة الأجور و المرتبات النقدية لمتطلبات العيش ، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في النصف الأول من العقد الأخير للقرن الماضي ، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج ، حيث فقدت الجامعات الجزائرية أكثر من ألفي أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية التي تتوفر فيها متطلبات العيش والأمن ، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات عالية من الرواتب ، و لم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل شملت اغلب قطاعات الوظيف العمومي ، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام كشركة سوناطراك و كوسيدار ، حيث ظهرت موجات شديدة من هروب المهندسين و التقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا و غيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجتها لهته الإطارات[1] .

4-تفشي ظواهر البيروقراطية و الرشوة في الإدارات:

من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية و ما صاحبها من إعادة توزيع غير العادل لدخول ، و تدهور مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الجزائرية ، هي تلك التصرفات و العادات الجديدة و الخطيرة التي تفشت في المجتمع و خاصة لدى الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم و القيم الاجتماعية ، مثل الرشوة و الفساد الإداري و كل الصور البيروقراطية و المحسوبية ، إذ عمت هذه التصرفات كل الإدارات في مختلف القطاعات، و خصوصا العمومية منها ، وأصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية ، كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني ، و أنه لا يخفى على أحد حجم الضرر الذي تحدثه هته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري ، و خاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل[2] .

5-اتساع النمط الاستهلاكي التفاخري و الترفي :

إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه في النقطة السابقة هي ظهور طبقة من الطفيليين و المقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية و مشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاوى و عمولات سرية دون الخضوع لميكانزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان، و نظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة ، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي و تزايد إمكانيات الاستيراد، ارتفع الطلب على السلع و الاستهلاكية المعمرّة ، مثل السيارات الفاخرة ، أجهزة الاتصال و الإعلام و كل أنواع البذخ الأخرى التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية .

---

[1] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص256.

[2] نفس المرجع و الصفحة.

المبحث الرابع : مظاهر التضخم في الجزائر و السياسات المتبعة لضبطه .

إن ما يميز التضخم في الجزائر عن التضخم في اقتصاديات الدول الأخرى هي مظاهره و السياسات المتبعة لضبط هذه الظاهرة الخطيرة وهذا ما سنتطرق إليه .

المطلب الأول : مظاهر التضخم في الجزائر .

الواقع أن أغلب صادرات الجزائر هي المحروقات و التي تعتمد عليها الدولة في إيرادات الميزانية، وكذا ميزان المدفوعات، في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منفذ لها.

إن خضوع ى الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط و إدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الجمركية على السلع حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر .

ومن بين مظاهر التضخم في الجزائر كذلك نجد توسيع وسائل الدفع ، عجز الميزانية الدولة ، ارتفاع أسعار الإنتاج لكن ما هو شائع الارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك .

الجدول رقم 1-2: تطور أسعار السلع والخدمات (2002-2011).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
النسب السنوية%	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
النسب السنوية%	118.24	123.98	131.10	136.23	142.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz يوم 18-04-2013 الساعة 18:25.

منحنى1:تطور اسعار السلع والخدمات (2002-2011).

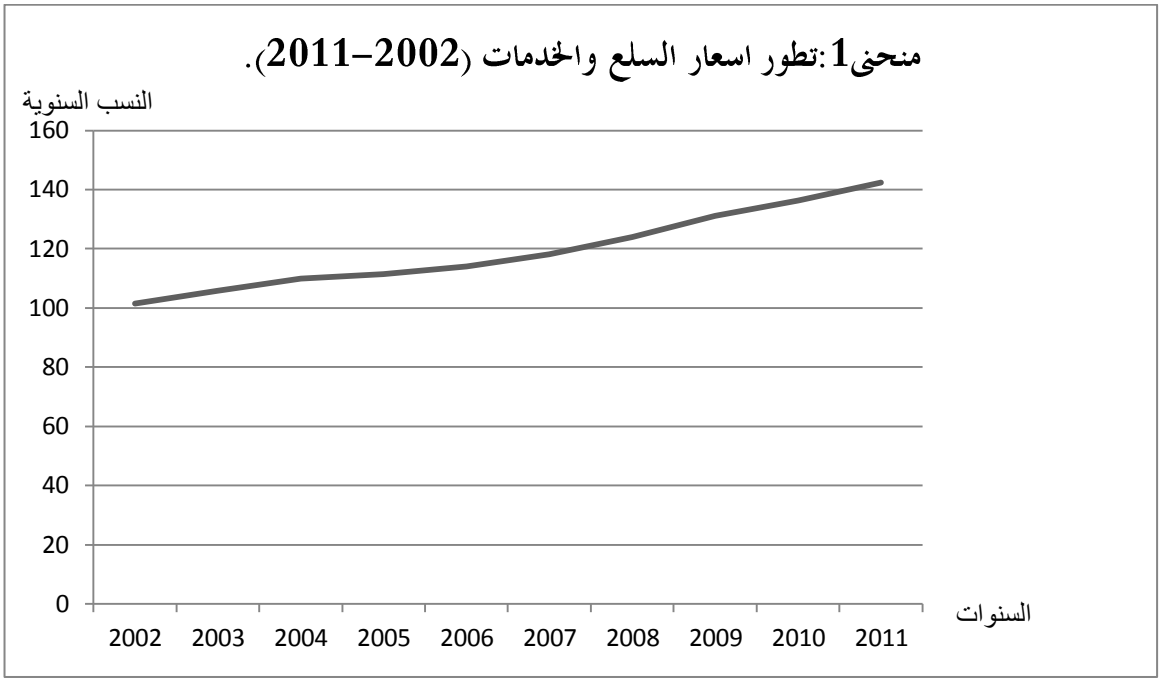

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 1-2.

من خلال معطيات الجدول و المترجم إلى منحنى نلاحظ أن أسعار السلع والخدمات في الجزائر في تطور مستمر مع مرور السنوات، وقد أرجع الديوان الوطني للإحصائيات سبب هذا الارتفاع المتزايد باستمرار إلى:الزيادة في أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفعت بنسبة 3.61% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن بلغت نسبة9.2 % سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

أما بالنسبة إلى المنتوجات الزراعية التي ساهمت هي الأخرى في ارتفاع معدلات التضخم ، وذلك بزيادة أسعارها من سنة إلى أخرى ، حيث ورد لدى الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة زيادة المنتوجات الزراعية الطازجة كانت 9.8% سنة 2004مقارنتها مع سنة 2003 ، وكذلك بالنسبة للمنتوجات الغذائية الصناعية التي بقيت هي الأخرى في الزيادة حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2008 بنسبة 11.87% ، أما بالنسبة للمواد المصنعة فقد بلغت نسبتها 6.86% سنة 2011، أما بالنسبة للخدمات فقد بقيت هي الأخرى في الارتفاع حيث أورد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة الخدمات كانت 5.51% سنة 2003، وبقيت في الزيادة.

ولقد أورد الديوان الوطني للإحصائيات معدلات التضخم في الجزائر كالتالي:

1-3:جدول يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر (2005-2011).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل%	1.38	2.31	3.86	4.85	5.74	3.90	4.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz،يوم 18-04-2013، الساعة 18:25.

وحتى تتضح لنا الرؤية نقوم بتحويل هذا الجدول إلى منحنى بياني :

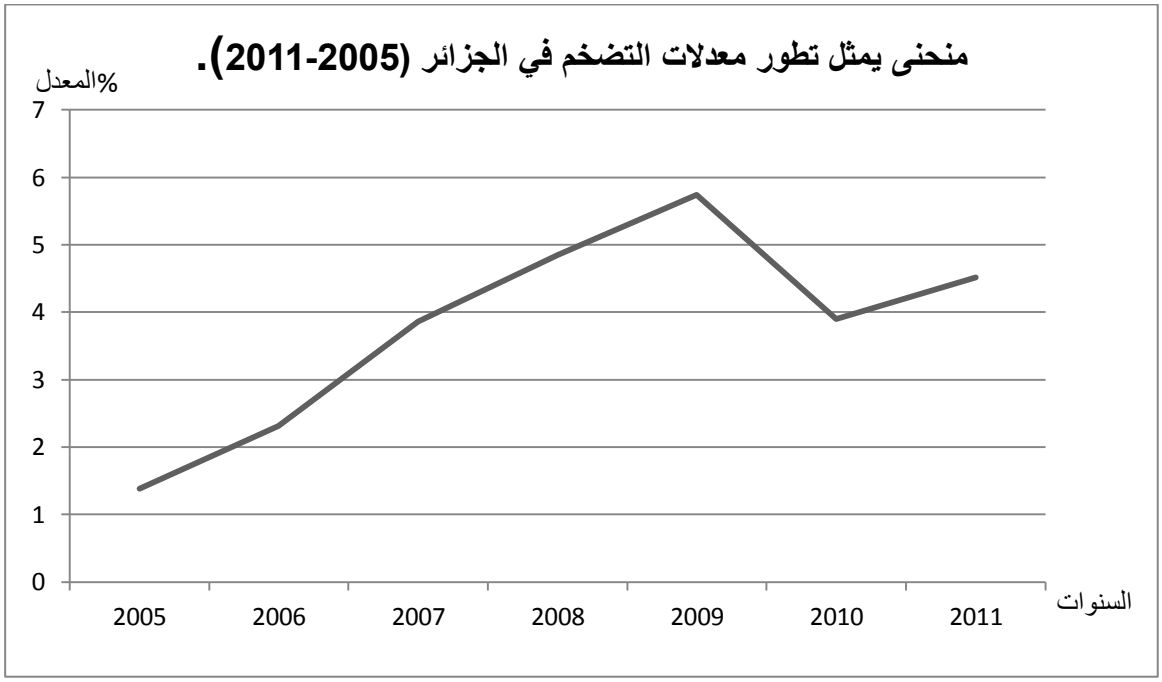

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم 1-3.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر من عام 2005 إلى 2009 ارتفعت بشكل كبير ، حيث أن معدل التضخم خلال هذه الفترة يزداد باستمرار إلى أن بلغ ذروته سنة 2009 حيث بلغ نسبة 5.74 % ، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات في الأسواق العالمية ، و باعتبار أن الاقتصاد الجزائري مازال متخلفا

وذلك باعتماده في التصدير علي المحروقات فقط التي تمثل نسبة 98% من عائدات التصدير[1] ، دون سواها من السلع الأخرى، مما دفع الدولة الجزائرية إلى استراد هذه السلع والخدمات رغم ارتفاع أسعارها ، وهذا ما أذى بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات في الجزائر .

ثم تراجعت نسبة التضخم في عام 2010 حيث بلغت 3.9% ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تدخل الدولة وذلك في تحديد أسعار للسلع الواسعة الاستهلاك ، مثل السكر و الزيوت و الحبوب .

ثم نلاحظ أنه في سنة 2011 عاد معدل التضخم إلى الارتفاع حيث بلغ نسبة 4.52% ، ولقد أرجع الديوان الوطني للإحصائيات ذلك الارتفاع إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية المصنعة 6.86% و المواد الغذائية بما فيها المشروبات إلى 9.2% و المنتجات الفلاحية الطازجة إلى 5.2%[2] .

ومن بين مظاهر التضخم في الجزائر كذلك نجد زيادة النفقات ، حيث يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة و في الجزائر خاصة ، و التي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص و تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية و ما يتضمنه من خفض الدور التدريجي للدولة وترشيده ، و السير قدما نحو تبني آلية السوق و الوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت و التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية ، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع ، فضلا عن النهوض بأعباء الأمن و الدفاع التي تكفل الأمن و الحماية للمجتمع بما يتلائم مع التطورات الداخلية و الخارجية و الجدول و المنحنى التاليين يبينان تطور النفقات العامة 2005-2011.

الجدول رقم 1-4: إجمالي مجموع النفقات العامة في الجزائر (2005-2011).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المبالغ بالدينار	1.2	1.284	1.576	2.02	2.596	2.841	3.437

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، www.ons.dz 18-04-2013، الساعة 18:25.

[1] جريدة الشروق اليومية، يوم 27-04-2013، الساعة 10:53، www.echourok online.com .

[2] نفس المرجع.

منحنى يبين تطور اجمالي مجموع النفقات العامة في الجزائر (2005-2011).

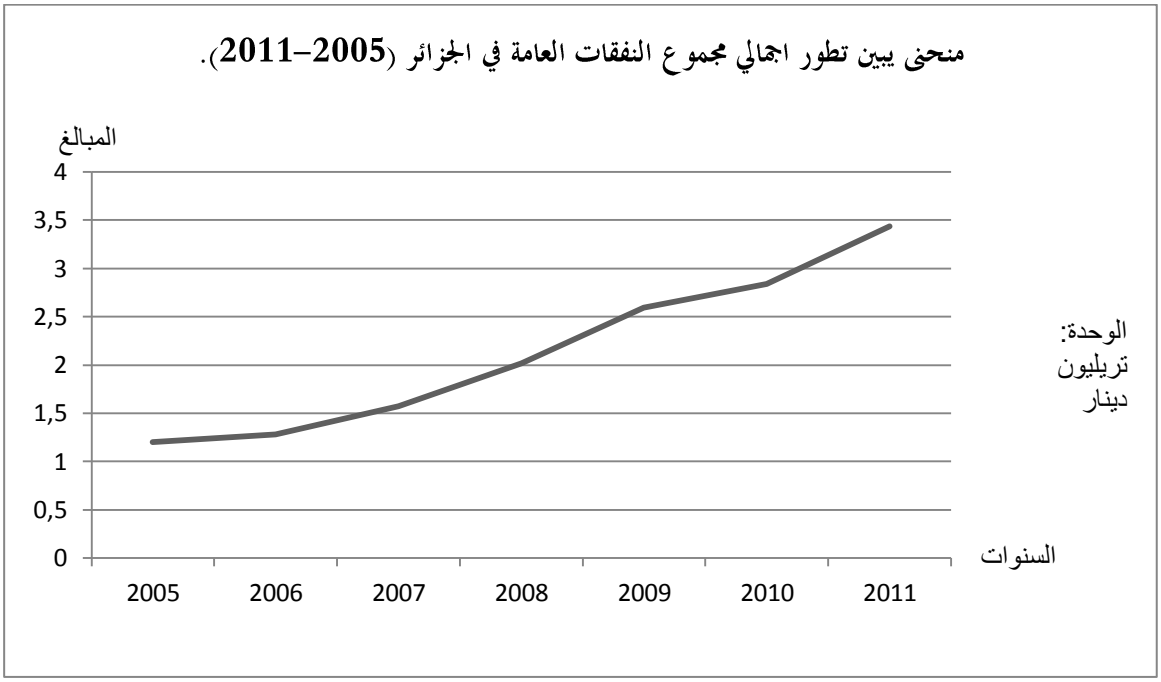

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 1-4.

يتبين من المنحنى و الجدول السابقين تطور النفقات العامة الجزائرية (2005-2011) وذلك راجع إلى الزيادة في تطور نفقات التسيير ، ويلاحظ أن سبب الارتفاع الكبير بمقدار النفقات راجع إلى تغير حجم النفقات المخصصة لكل من وزارة الدفاع الوطني و وزارة التربية الوطنية ، والتي قدرت ب 90و 170 مليار دينار جزائري على التوالي بالنسبة لمقدار النفقات المخصصة لكليهما عام 2010.

ويمكننا القول بأن النفقات العامة لها وزن كبير على الاقتصاد الجزائري ،مع ملاحظة أن النفقات العامة لسنة 2011 تعدّ الأكبر مقارنة بالسنوات السابقة لها في تاريخ الجزائر .

بينما كان تطور الإيرادات العامة في الجزائر كالتالي:

الجدول رقم 1-5: يبين مجموع إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر (2005-2011).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المبالغ بالدينار	1.635	1.667	1.802	1.924	2.786	3.081	2.992

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz ،يوم 18-04-2013،الساعة:18:25، الوحدة :مليار دينار.

وحتى تتضح لنا الرؤيا نقوم بإنشاء منحنى بياني يترجم معطيات الجدول.

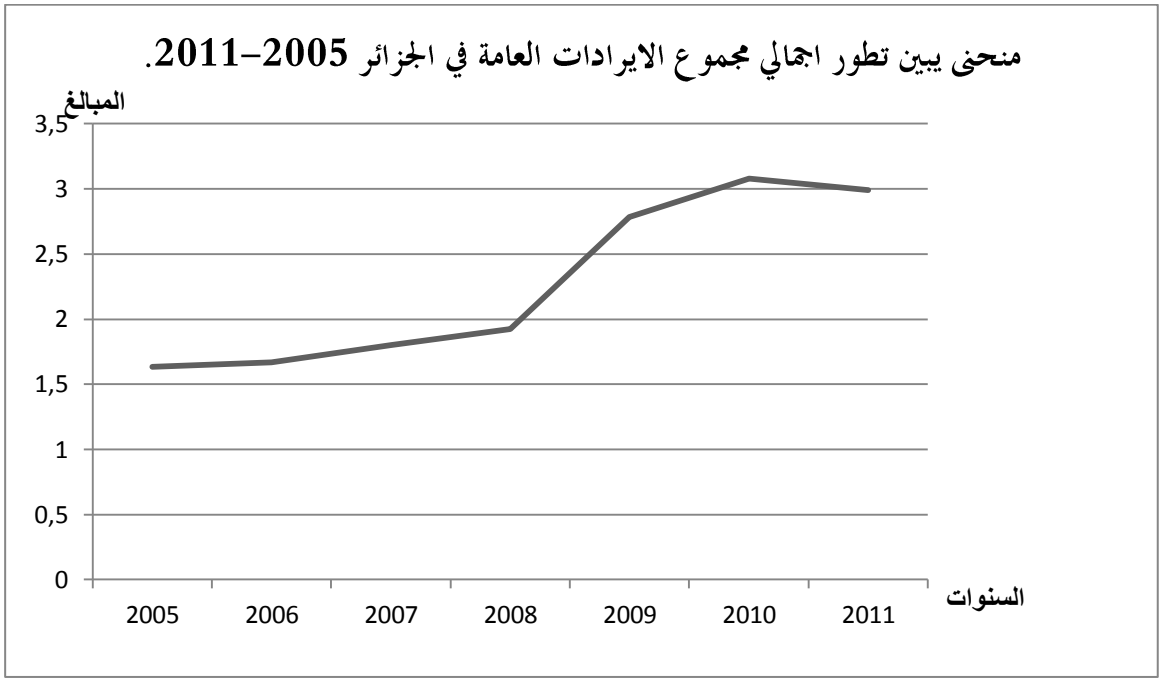

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 1-5.

يتبين من المنحنى و الجدول السابقين زيادة في إيرادات الجزائر من عام 2005الى 2008 بصورة بطيئة بعض الشيء ، حيث كانت قيمة الإيرادات منحصرة بين 1.5 مليار دينار و 2 مليار دينار ، إلى أن ارتفعت بصورة كبيرة عام 2009 وقدرت قيمة الزيادة ب0.86 مليار دينار ، وتعتبر هذه الزيادة أكبر زيادة في تاريخ الجزائر ، لتستمر الزيادة في 2010 لكن بنسبة اقل بكثير من زيادة عام 2009، حيث قدرت الزيادة ب 0.3 مليار دينار .

لكن في عام 2011 انخفضت الإيرادات العامة بالنسبة لإيرادات عام 2010حيث قدرت قيمة الانخفاض ب 0.09 مليار .

وهذا التزايد أو الانخفاض في قيمة الإيرادات راجع بنسبة كبيرة إلى الإيرادات المحققة من الجباية البترولية لما لها من تأثير كبير على الإيرادات العامة الجزائرية ، لأن الزيادة علية القدرة في عام 2009 راجعة بنسبة كبيرة إلى الزيادة التي حدثت في إيرادات الجباية البترولية ، التي كانت قيمة الزيادة في هذا النوع من الإيرادات ب 0.658 مليار دينار أي بنسبة 76.51بالمائة بالنسبة إلى قيمة الزيادة في مجموع الإيرادات العامة لعام 2009.

و الانخفاض المسجل في عام 2011 راجع كذلك إلى الانخفاض في قيمة الإيرادات في الجباية البترولية ، حيث عند مقارنة عام 2011 بعام 2010 قدرت قيمة الانخفاض ب0.36 مليار دينار.

المطلب الثاني : سياسات ضبط التضخم في الجزائر .

1-السياسة الانفاقية.

نعلم أن مختلف الدول تعاني من ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا سنة بعد سنة ، حيث أنه من بين أسباب هذه الزيادة نذكر:

- ✓ تدهور قيمة النقود .
- ✓ الزيادة في عدد السكان و بالتالي زيادة احتياجاتهم .
- ✓ تغير في الأساليب و آليات وضع الميزانيات .

و الجزائر تعد من بين هذه الدول ، حيث شهدت هي الأخرى تزايد مطلق في حجم النفقات و تعد الفترة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 أكثرها تزايدا ، حيث تميزت هذه الفترة بتدعيم الدولة للعديد من السلع و الخدمات ، إضافة إلى بعض الخدمات التي قدمتها مجانا كالتعليم والصحة ، كما أنها عملت على تقديم إعانات لبعض الضروريات أو لبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها و من ثم تخفيض أسعارها . وبعد الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ، وإعادة جدولة الديون تغيرت السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر و منها السياسة المالية ، ففي هذا الشأن لاحظنا أن الدولة لجأت لاتخاذ عدة إجراءات في إطار برنامج تعديل الهيكلي ، وأيضا يمكن القول بان فترة 2009-2011 شهدت هي أيضا تزايدا كبيرا في النفقات العمومية وهذا نظرا لعدة أسباب نذكر منها[1] :

- ✓ تحرير الأسعار المحلية كلها تقريبا منذ 2009 ، بعد رفع معظم ضوابط الأسعار وهوامش الربح ، كما ألغيت معظم بنود الدعم .
- ✓ إعادة تقييم الأجور المقررة من قبل الحكومة في أفريل 2010.

[1] الديوان الوطني للإحصاء ، www.ons.dz.

- ✓ زيادة منح المجاهدين حيث قدرت ب 25 مليار دينار سنة 2010 لتصل إلى 59.9 مليار دينار سنة 2011.
- ✓ الظروف الأمنية التي سارت في تلك الفترة .

واستنادا إلى ما سبق ذكره وجب إيجاد سياسات التصحيح المالي في الجزائر على مستوى عدة جوانب [1] :

جانب الإيرادات من خلال إدخال هيكل ضريبي أكثر فعالية والذي يجب أن يتضمن العناصر التالية :

- ✓ توسيع القاعدة الضريبية بدون إعفاءات و التقليل من أنواع الضرائب و ضرورة تنمية الضرائب و الرسوم وعلى الخصوص تلك المفروضة على ذوى الدخول المرتفعة للثروة .
- ✓ التقليل من التعويضات الضريبية غير المستهدفة بدقة والتفكير في تصميم معدلات الانتفاع العام و التي تشمل القطاعات المكونة للقيمة المضافة .
- ✓ يجب أن تخضع نتائج توزيع الدخل إلى هيكل ضريبي عام وأن تكون معدلات الانتفاع مرتبطة بقاعدة نظامية.
- ✓ يجب إيقاف التضخم بواسطة التوازن المستمر في الميزانية ، و ليس عن طريق الضغط على أسعار القطاع العام ، التي تؤدي بدورها إلى تقليص الأرباح ، و بالتالي انخفاض الحصيلة الضريبية التي تذهب للخزينة العامة .

أما من جانب النفقات فيجب إحداث الإصلاحات التالية :

- ✓ ضرورة ضغط وترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام غير المنتج و غير الضروري و ترسيخ التسيير الكفء للمنافع العامة.
- ✓ التقليص من حجم التشغيل المنخرط في القطاع العام ، وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام من خلال توجيه عمليات التمويل نحو القطاعات ذات المر دودية الجيدة .
- ✓ الإسراع في خوصصة القطاع العام لفتح المنافسة أمام الجميع ، و الاستفادة من أموال الخوصصة في بعث مشاريع جديدة تعود بالفائدة على الجميع .

2-السياسة الضريبية[2]:

من إحدى أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي السياسة الضريبية ، التي تستعمل لمواجهة المشاكل الاقتصادية الموجودة ، ويعتبر التضخم إحدى هذه المشاكل ، ويعتمد على الضريبة لمعالجتها ، وكون الجزائر تعاني من هذه المشكلة فإنها استعانت بهذه السياسة .

لقد انتهجت الدولة سياسة الإصلاح الضريبي بهدف التخفيض من حدة التضخم ولإيجاد توازن بين العرض والطلب ، إلا أن الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الهدف لم تحقق النتائج المسطرة و المرجوة حيث وصل التضخم إلى مرحلة حرجة سنة 2009 وهو ما دفع بالجزائر إلى عقد إتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، الذي فرض شروطا على الدولة فيما يخص تسيير ميزانيتها والسياسة الضريبية المنتهجة فيها .

---

[1] فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2010 ، ص 237.

[2] صحراوي رضا وآخرون ، السياسات الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم –دراسة حالة الجزائر –المركز الجامعي المدية ، مذكرة تخرج ليسانس ، 2006، ص59.

بالإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة كانت تهدف إلى تكيف النظام الضريبي لخدمة سياسة إدارة الطلب حيث أن زيادة فرض الضرائب على الأفراد تؤدي إلى ضبط توجهاتهم الانفاقية ، إلا أن فرضها على دخول الشركات بصورة مرتفعة يؤثر سلبا على توجه المستثمرين ، بحيث يحجمون على إعادة استثمار أموالهم ، كما أن تحرير الأسعار سمح بارتفاع هذه الأخيرة و التي لم يعد بمقدور الأفراد تحمل عبئها خصوصا ذوي الدخول المحدودة و الضعيفة .
لقد استطاعت الجزائرأن تحقق انخفاض في معدل التضخم وذلك لارتفاع حصيلة الضريبة التي أدت إلى تخفيض قيمة العجز في الموازنة ، الذي بدوره ذو صلة وطيدة بالتضخم فكل منها يخلق الأخر ، لذا على الدولة إن تحافظ على النتيجة المحققة و المحافظة على التوازن المالي ، كما أن الفائض المحقق في الميزانية يسمح بتعزيز قدرة الوفاء بالمدفوعات المستقبلية على الديون الخارجية بعد إعادة جدولتها .

خلاصة الفصل.

إن التضخم في الجزائر ناتج عن حالة هيكلية لفائض الطلب يرجع سببه إلى الصلابة الهيكلية في عرض السلع الزراعية، إن الفارق بين العرض والطلب بالمفهوم الحقيقي ليس مهم كونه يتأثر بخلق النقود البنكية غير المتحكم فيها. حيث يرجع السبب إلى الاختلال المالي الذي تعرفه مؤسسات الدولة. والناجم عن القيود المؤسساتية والهيكلية التي تضغط عليها إضافة إلى السياسة النقدية الغامضة التي تتأثر بها و التضخم يبدو على شكل ظاهرة سوق أين تطهر آثار الكم والسعر.

ولقد استعملت الجزائر عدة طرق لمعالجة التضخم منها السياسات النقدية والمالية و كذلك سياسة الأجور، غير أن التضخم ما زال في تغير مستمر و لم تستطيع التحكم فيه. و لقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي و النتائج من هذه الاتفاقات تبين بجلاء أنها لا تحدث نفس الأثر بالنسبة لكل المتغيرات، إن أثرها يتباين من متغير اقتصادي لآخر ما يجعل الحكم صعبا على مدى نجاعة مثل هذه الاتفاقات و البرامج ومن خلال كل هذا نجد أن وضع التضخم في ظل هذه البرامج قد أخذ حقا في الانخفاض لكن طبعا بوجود آثار اقتصادية واجتماعية ليست بالضرورة ايجابية على مستويات أخرى.

خاتمة

خاتمة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتضمن ظاهرة التضخم يمكن القول إن مشكلة التضخم أصبحت من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام مختلف الحكومات ، ومن هنا كان إلزاما على تلك الحكومات أن تبحث عن السياسة الناجعة لمعالجة مثل هذه الظاهرة.

فمشكلة التضخم تعدّ إحدى العوائق التي تقف أمام نمو اقتصاديات دول العالم ، ولقد اختلفت النظريات المتعلقة بهذه الظاهرة في تفسيرها له حسب التيارات الاقتصادية التي ينتمي إليها .

ومن خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري لاحظنا إن هذا الأخير عانى من ظاهرة التضخم منذ السبعينات ، ولكن درجة المعانات اختلفت من سنة إلى أخرى، ومن المخطط التنموي لآخر ، خاصة قبل السبعينات ، حيث اعتمدت أسلوب التسيير الاقتصادي على التخطيط ، لكن تغيرت الأشياء بعد هذه الفترة (بداية التسعينيات) ، وظهرت على حقيقتها بعد تحرير الأسعار ، ونتج عن هذه العملية ارتفاعات مفرطة في الأسعار ، وتسريح العمال لغلق بعض المؤسسات بسبب دخول في الإصلاحات الهيكلية بعد إجراء اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، و البنك العالمي (من اجل جدولة ديونها) ، ونتج عن هذا العقد بعض السلبيات من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ .

نتائج الدراسة .

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ التضخم ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم ، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية .
- ✓ لقد تعددت السياسات و الأساليب الموجهة لمعالجة ظاهرة التضخم، و القضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.
- ✓ التضخم مشكل كبير يعيق التنمية حيث أنه يتسبب في الارتفاع المتزايد و المستمر و الحاد للأسعار، و بالتالي تخفيض القوة الشرائية، ولمعالجته يكفي زيادة الضرائب أو التخفيض في الإنفاق العام أو كليهما معا.
- ✓ التضخم في الجزائر قد عرف صعودا و هبوطا بجميع أنواعه، على مدار عدة سنوات.
- ✓ إن السبب الرئيسي للتضخم في الجزائر في الآونة الأخيرة يرجع إلى ارتفاع الأسعار .

التوصيات:

- ✓ علي الحكومة الجزائرية الاهتمام الكافي بظاهرة التضخم عن طريق اختيارها لأنجع السياسات للحد من تفاقمه.
- ✓ رفع كفاءة النظام الضريبي ، بتحسن الأساليب عمل الإدارة الضريبية ، وتبسيط إجراءاتها مما يؤدي إلى رفع مرد ودية التحصيل ، و بالتالي المساهمة في تقليص العجز الموازن .

- ✓ الإسراع في إصلاح النظام المصرفي وفق قواعد العمل و التسيير المتعامل بها دوليا ، قبل التفكير في إنشاء سوق المالية ، كما حدث مؤخرا في الجزائر ، لأن سرعة التقلب في هذه الأسواق تكون مرتفعة جدا ، وقد تؤدي إلى نتائج معاكسة ، في بعض الحيان للأهداف المسطرة.
- ✓ رفع القيود عن بعض بنود الإنفاق العام الموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة وذات الجدوى الاقتصادية الفاعلة ، و بالمقابل الضغط على الإنفاق الحكومي غير المنتج ، وهذا بمراجعة أساليب عمل إدارة و ترشيد قطاع الوظيف العمومي.
- ✓ ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري ، وحاولت قدر الإمكان إدماج و إيجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع ، و القضاء على مظاهر الفساد الإداري الرشوة و المحسوبية .
- ✓ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات التنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة ، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط على حبر الورق .

إن موضوعنا هذا عالج مشكل التضخم في اقتصاديات الدول عامة وفي الجزائر خاصة، ورغم محاولتنا لإثراء هذا البحث بكل المعلومات اللازمة و الضرورية ، إلا انه من الطبيعي أن لا يخلو من بعض النقائص ، وهذا لاتساع نطاق الموضوع وأهميته ، حيث يتطلب عدة بحوث للإلمام به ، لذا يطرح التساؤل التالي :

كيف ومتى نصل إلى اقتصاد متوازن وخال من الفجوات التضخمية في الجزائر ؟

لذا نفتح باب البحث في هذا المجال للدفعات القادمة ونشجعهم في الخوض فيه ، فهو موضوع ثري ننتظر من يبحث فيه.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: بعض معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2007).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.6	5.0
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم%	2.6	0.34	3.2	1.42	2.6	4.6	38.1	312.	6.83

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz يوم 13-04-2013. الساعة 11:30.

الملحق رقم 02: تغيرات معدّل التضخم المتوسط للفترة (1970-2001).

الفترة	74-70	79-75	84-80	89-85	94-90	01-95
معدل التضخم المتوسط %	4.26	10.78	8.58	9.08	24.99	5.06

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dzيوم 13-04-2013. الساعة 11:30.

الملحق رقم 03: الرقم القياسي للأسعار المستهلك في الفترة 1987–2004 .

السنوات	CPI	%التغير	السنوات	CPI	%التغير
1987	86.4	-	1996	488.8	20.33
1988	91.5	5.90	1997	518.4	6.06
1989	100	9.29	1998	550.7	6.23
1990	120.2	20.20	1999	562.6	2.16
1991	150.8	25.46	2000	558.7	0.69-
1992	197.5	30.97	2001	578.3	3.51
1993	240.2	21.62	2002	591.3	2.25
1994	316.3	31.68	2003	611.8	3.47
1995	406.2	28.42	2004	639.8	4.58

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz يوم 13-04-2013. الساعة 11:30 .

الملحق رقم 04: التغيرات الشهرية لمعدل تضخم أسعار الاستهلاك (من جانفي 1990– ماي2005)

السنوات	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
1990	11.4	-1.2	3.00	2.65	0.43	2.65	-4.17	1.74	2.91	7.98	4.31	1.62
1991	0.58	0.94	3.51	0.55	1.82	-1.01	-1.64	3.19	3.43	5.79	3.32	1.07
1992	2.53	1.84	0.68	2.52	4.64	2.35	-0.31	5.58	1.65	3.10	1.53	0.73
1993	1.63	1.87	3.49	-0.97	3.54	-3.29	-0.85	2.40	2.47	3.15	0.91	0.67
1994	6.48	4.29	0.77	1.54	6.22	-0.49	0.55	3.43	6.00	4.69	0.70	1.17
1995	6.25	0.62	-0.21	0.23	3.21	-0.33	0.15	4.34	1.54	0.45	2.59	0.23
1996	5.75	2.88	0.97	0.39	4.66	-0.52	-3.75	0.87	0.43	1.93	1.00	0.96
1997	2.80	-0.67	-1.35	0.27	0.29	-0.55	-0.90	0.41	2.04	0.83	1.28	2.34
1998	3.54	-1.98	-0.85	0.75	0.67	-1.97	-1.92	1.52	1.81	0.25	1.40	1.38
1999	1.23	-1.84	-0.02	-0.48	1.16	-1.73	-2.65	0.66	2.56	0.61	0.25	2.67
2000	1.60	-1.61	-0.31	-3.93	-1.30	-0.97	-1.09	1.15	1.58	-0.30	1.65	1.27
2001	1.01	-0.87	0.30	-0.98	2.56	0.04	-2.13	0.50	1.27	0.87	3.76	2.87
2002	-0.85	-1.33	-1.44	-2.13	-0.29	-1.77	-1.15	0.81	1.27	0.34	3.51	-0.22
2003	0.13	-0.25	-0.70	-1.17	2.13	-0.49	-1.48	1.41	1.63	1.25	2.94	-0.13
2004	0.62	-0.74	1.14	-1.19	-0.36	-1.51	-1.93	0.70	4.08	0.59	1.43	-1.11
2005	2.60	0.11	0.43	-0.82	-0.14							

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz يوم 13-04-2013. الساعة 11:30 .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1 ــ الكتب

01ــ أحمد هني : العملة والنقود ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1991 .

02ــ أحمد هني : دروس والتحليل الاقتصادي الكلي ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991

03ــ أرشاد العقار يافي حلبي : النقود والبنوك ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع 2000

04ــ أسامة محمد الفولي وأخرون: مبادئ النقود والبنوك ، بيروت ، دار الجامعية الجديدة ، 1999

05ــ إسماعيل عبد الرحمان وأخرون: مفاهيم أساسية في الاقتصاد ط 1 ،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع 2000 .

06ــ السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي لمتطلبات الأعمال، الرياض دار المريخ 2000.

07ــ بن عربة بوعلام :التضخم في النظرية الاقتصادية ،حالة الجزائر (1967ــ1992) ،جامعة الجزائر ،1996 .

08ــ بوشا شي بوعلام : الامين في اقتصاد الجزائر ، دار المحمدية العامة .

09ــ بول اساموبلسون: علم الاقتصاد وتكوين الاسعار ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1991.

10ــ جمال خريس واخرون : النقود والبنوك ط 1 ،عمان دار الميسر للنشر والطباعة والتوزيع ،2002.

11ــ زياد رمضان :مبادئ الإحصاء الوصفي التطبيقي ط 5 ، عمان دار وائل للنشر 2001.

12ــ سهير محمود معتوق :النظريات والسياسات النقدية ط1 ، القاهرة الدار المصرية اللبنانية 1989 .

13ــ صالح تركي القريشي وأخرون ،مبادئ علم الاقتصاد، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1993 .

14ــ ضياء مجيد الموسوي :الاقتصاد النقدي ،الجزائر ،مطبعة النخلة دار الفكر بدون سنة

15ــ عبد المنعم السيد علي وأخرون ،النقود والمصارف في الاسواق المالية ط1 ،عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،2000.

16ــ عبد الناصر العبادي وأخرون :مبادئ الاقتصاد الكلي ط1 عمان دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000

17ــ علوان زياد : النقود والمصارف ، حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1982.

18ـــ غازي حسين عناية : التنمية الاقتصادية للتضخم المالي ، بيروت ،دار الجيل 1981 .

19ـــ غازي حسين عناية :التضخم المالي ،الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،2000.

20ـــ فؤاد هاشم عوض : اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية بيروت 2010 .

21ـــ فؤاد هاشم عوض:اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية 1969.

22ـــ مجدي محمود شهاب : الاقتصاد النقدي ، الاسكندرية ، الدار الجامعية 1990 .

23ـــ محمد عبد العزيز عجمية وأخرون :النقود والبنوك للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية 1984 .

24ـــ محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، بيروت، دار النهضة العربية، 2002

25ـــ مروان عطوان : مقاييس اقتصادية النظرية النقدية ، قسنطينة ، دار البحث للطباعة والنشر ، 1989 .

2 ـالمذكرات

1 ـــ أيت طالب حميد : محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 1997 .

2 ـــ سعيد هتهات : دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجيستير ، جامعة ورقلة ، 2006 .

3 ـــ صحراوي رضا وأخرون ، السياسات الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، المركز الجامعي المدية 2006 .

3 ـــ الجرائد

1 ـــ جريدة الشروق اليومية www.echourok online.com

4–الانترنت.

موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz